الأمم المتحدة A/51/PV.37

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٣٧
الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل ..... (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٤٥ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام (A/51/348)

السيدة غيتينز - جوزيف (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد حضر ما يزيد على ١٠٠ رئيس دولة أو حكومة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي انعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، مؤكدين أهمية هذه المسألة باعتبارها بندا ذا أولوية قصوى على جدول الأعمال الدولي، ومصممين على التصدي بحزم للتحدي الماثل في إحراز تقدم اجتماعي للجميع. وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل يمثلان مخططا أوليا شاملا لكفالة تحقيق هذا الهدف.

ويدل القرار القاضي بتكريس جلسات عامة لمناقشة هذا البند المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة في كلتا الدورتين الخمسين والحادية والخمسين على حد سواء على الرغبة العامة في الإبقاء على قوة الدفع الناجمة عن مؤتمر كوبنهاغن التاريخي، وعلى ترجمة الالتزامات التي تم التعهد بها إلى أفعال ملموسة. ويوفر تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (A/51/348) معلومات مفيدة في تقييم المتابعة لمؤتمر القمة.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، أعادت الجمعية العامة التأكيد في القرار ١٦١/٥٠ على الأهمية الحاسمة للعمل الوطني والتعاون الدولي للتنمية الاجتماعية. وأكدت الجمعية على الحاجة إلى الاستثمار في الإنسان ورفاهه بغية تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وأكدت من جديد طلبها إلى الحكومات أن تحدد أهدافا وغايات محددة بأطر زمنية للحد من الفقر، والقضاء على الفقر المدقع، وتوفير المزيد من فرص العمل والحد من البطالة، وتعزيز التكامل الاجتماعي ضمن كل سياق وطني.

ويقدر البنك الدولي أن حوالي ١,٥ بليون نسمة يعيشون اليوم في فقر مدقع، ومعظمهم موجود في بلدان نامية، وأن العدد آخذ في التزايد بمقدار قرابة ٢٥ مليون نسمة سنويا. وبات الفقر محور اهتمام أكبر هذه السنة باعتبارها السنة الدولية للقضاء على الفقر. ومكافحة الفقر هي كفاح من أجل كرامة الإنسان. فحالة البؤس واليأس قد تحرك من يعانون منها فتتسبب في قلاقل اجتماعية وتهدد السلام والاستقرار.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86530

9686530

وقد اعترف بأن النضال ضد الفقر ومن أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية ينبغي أن تنتهجهما بصورة مشتركة البلدان المتقدمة النمو والنامية وأنهما يعودان في النهاية بالنفع عليهما معا. وفي هذا الصدد يود وفدي الإعراب عن تقديره لحكومتي النرويج وهولندا على الاجتماع الذي عقد في أوسلو في نيسان/أبريل الماضي لاستعراض وتنفيذ المبادرة ٢٠/٢٠ التي أعلنت في برنامج عمل كوبنهاغن، والتي ترمي إلى التنفيذ الفعال والكفؤ للخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء والمستضعفين في العالم النامي، وذلك من خلال المشاركة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

إن تعبئة الموارد المالية أمر حاسم بالنسبة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ كما أن توافق آراء أوسلو على المبادرة ٢٠/٢٠ أمر هام. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى بذل جهود مستمرة ونشطة من أجل توليد الاعتمادات وتوفير المساعدة المالية، وهو أمر ضروري لتنفيذ التعهدات التي قطعت في كوبنهاغن.

ووفدي يرحب بالإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة حتى الآن من أجل متابعة القمة. وقد قررت لجنة التنمية الاجتماعية التي تضطلع بالمسؤولية الأولى عن متابعة نتائج القمة، في دورتها الاستثنائية المعقودة في أيار/مايو أن توجه برنامج عملها للسنوات ١٩٩٧ وحتى سنة ٢٠٠٠ نحو تنفيذ إعلان وبرنامج عمل في كوبنهاغن على أساس الموضوعات المحورية. وقد جاء نظر الموضوع المحوري الخاص، المتعلق بالفقر، في اجتماع أيار/مايو في أوانه. فالتدابير المقترحة لاستئصال الفقر ستكون مفيدة في متابعة العمل على الصعيدين الوطني والدولي. كما أن الزيادة في عضوية اللجنة والقرار بإشراك أفرقة خبراء في الدورات القادمة لمعالجة المجالات البالغة الأهمية التي تشغل البال سيساعدان اللجنة كثيرا في الوفاء بولايتها.

وقد عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورة مثمرة في تموز/يوليه من أجل النظر في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لاستئصال الفقر. وإن قرار لجنة التنسيق الإدارية بإنشاء أفرقة عمل مشتركة بين الوكالات سيحسن من التنسيق المطلوب على المستوى التنفيذي في منظومة الأمم المتحدة من أجل توفير الدعم للحكومات والمؤسسات الوطنية في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وغيره من مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا.

واللجان الإقليمية من المنتظر أيضا أن تقوم بدور أساسي؛ فاللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ساعدت، وشاركت، في اجتماعات المتابعة في المنطقة وعلى الأخص اجتماع القمة لوزراء الرعاية الاجتماعية في مجموعة ريو، الذي عقد في بوينس آيرس في أيار/مايو ١٩٩٥، واجتماع المتابعة التقني الإقليمي بشأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الاجتماعية، الذي عقد في كويتو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد تعاونت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا مع حكومة شيلي في تنظيم مؤتمر نصف الكرة الأرضية الغربي للقضاء على الفقر والتمييز، المعقود في سانتياغو في كانون الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. واستجابة لدعوة من مؤتمر القمة الاجتماعية لعقد اجتماعات إقليمية كل سنتين على أرفع مستوى سياسي من أجل استعراض التقدم المحرز في الوفاء بنتائج القمة، تفضلت حكومة البرازيل بالموافقة على استضافة اجتماع في ساو باولو في آذار/مارس ١٩٩٧.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، قام رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في مؤتمر القمة السادس عشر الذي عقدوه في تموز/يوليه ١٩٩٥ بحث الدول الأعضاء على إجراء مشاورات على الصعيد الوطني، وطلبوا من أمانة الجماعة الكاريبية (كاريكوم) إعداد سياسة عامة لمنطقة الكاريبي حول التنمية الاجتماعية على أساس نتائج هذه المشاورات. وأملنا ان تكون هذه السياسة العامة جاهزة للمؤتمر الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي المزمع عقده في العام القادم. وسيعقد اجتماع وزاري لمنطقة الكاريبي حول استئصال الفقر في بورت أوف سبين في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بمساعدة المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بورت أوف سبين.

وتأتي معالجة أسباب الفقر في مرتبة عالية على جدول أعمال التنمية لحكومة ترينيداد وتوباغو، وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في مستويات الفقر والتحول في طابع الفقر الذي أصبح يشمل ظاهرة "الفقراء الجدد" وغالبيتهم من ضحايا سياسات التكيف الهيكلي التي اتبعت في العقد الماضي. وقد دللت ترينيداد وتوباغو دائما على التزامها بتوفير شبكة أمان اجتماعية. لكن الحكومة تحاول تناول المشكلة بأسلوب كلي عن طريق استراتيجية متكاملة ومتعددة القطاعات. ولا يقتصر التركيز على تدابير المساندة والتدابير التصحيحية بل

يتناول أيضا الجوانب التأهيلية والإنمائية اللازمة للتخلص من الأسباب الجذرية للفقر. والهدف هو تمكين الفقراء من الخروج من محنتهم والتمتع بمصادر رزق مستدامة. وهذا يتطلب التعاون مع جميع قطاعات المجتمع الوطني.

ويجري إنشاء "وحدة توجيه التحول لاستئصال الفقر وإقامة الإنصاف"، وفي هذا المسعى حصلت حكومة ترينيداد وتوباغو على دعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينتظر من هذه الوحدة أن تضفي طابع الدوام والاستمرار على جهود الحكومة من أجل استئصال الفقر وتحسين نوعية الحياة للمواطنين عموما. وستخلق بيئة ميسرة للحوار الوطني حول إيجاد نهج مشترك بين القطاعات في سياسات استئصال الفقر، وذلك سعيا الى بناء توافق في الآراء ونهج عملية للتخطيط التعاوني. ومن المتوقع أن تعزز وحدة توجيه التحول القدرة على تخطيط وإدارة وتنفيذ ورصد استراتيجيات استئصال الفقر، بما في ذلك تطوير الغايات والأهداف الوطنية.

كما قررت حكومة ترينيداد وتوباغو إنشاء مجلس وطني للتنمية الاجتماعية برئاسة أحد كبار الوزراء. وسيبدأ هذا المجلس عمله في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، يوم الأمم المتحدة. وسيشرف المجلس الوطني للتنمية الاجتماعية على العمل الوطني لمتابعة الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ولمتابعة نتائج المؤتمرات الدولية ذات الصلة. وسيعمل المجلس على الصعيدين الوزاري والفني وستقوم وحدة توجيه التحول لاستئصال الفقر وإقامة الإنصاف بدور أمانة المجلس. وسيعالج المجلس قضايا استئصال الفقر وتوسيع العمالة المنتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

وستستخدم مصفوفة التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، بعد إدخال التعديلات اللازمة عليها، حيث أن ذلك سيسهل تحقيق تعاون أفضل بين الوزارات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وقد بدأت هذه العملية من خلال مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. سيضع قاعدة بيانات متجاوبة تجمع فيها المعلومات الوطنية حول مبادرات واحتياجات التنمية الاجتماعية. ولمراعاة الاهتمامات الخاصة لترينيداد وتوباغو جرت مواءمة مصفوفة الأمم المتحدة لتشمل المشاكل التي يواجهها الشباب من الذكور في المجتمع، وظاهرة أولاد الشوارع التي بدأت في الظهور. والمشروع سينطوي على مشاركة المجتمع المدني بما في ذلك المجموعات المتضررة. ومن المأمول أن يستمر هذا المشروع، بل في الواقع الجهود التي تبذلها ترينيداد وتوباغو عموما من أجل استئصال الفقر وإقامة الإنصاف الاجتماعي. في الحصول على الدعم الملموس من منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية ذات الصلة.

قبل زهاء ١٨ شهرا تمت تعبئة المجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية للتصدي لمشاكل الفقر والبطالة المستعصية، وتبدي تصميم كبير على العمل الجماعي لتعزيز الاندماج الاجتماعي والتنمية الاجتماعية التي تغلب اعتبارات رفاه الفرد على ما عداها. ولا بد من تنفيذ الالتزامات التي قطعت في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل، لكي يتأتى تحسين الرفاه الاجتماعي لقطاع كبير من سكان العالم فيما نحن نطرق أبواب القرن الحادي والعشرين.

السيد وانغ شيشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أدلى ممثل كوستاريكا ببيان طيب جدا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وأود أن أؤيد هذا البيان. والواقع أن الكثير مما كنا نود قوله قاله فعلا من تكلموا قبلي. إن ما نحتاجه الآن هو العمل. لذلك فإن بياني سيكون مختصرا جدا.

في فترة السنة والنصف التي انقضت منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بذلت بلدان عديدة جهودا كبيرة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة على الصعيد الوطني، بتعيين نقاط تنسيق وطنية لصياغة استراتيجيات وخطط قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد وطويلة الأمد للتنمية الاجتماعية والبدء في اتخاذ التدابير العملية اللازمة لتنفيذها. وهذا أمر جدير بالثناء حقا.

ومع ذلك، نلاحظ أيضا مع القلق أن بعض الإجراءات التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة المعنية فيها كلام أكثر مما فيها من جوهر، وأن هناك القليل من التعاون الموضوعي على المستوى الدولي. وهذا اتجاه من الضروري عكسه.

وقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية غايات ملموسة للتنمية الاجتماعية. ولتحقيق هذه الغايات التزمت جميع البلدان بالتعاون على المستوى الدولي. ويوضح إعلان مؤتمر القمة بجلاء:

"... أن الدول لا تستطيع وحدها أن تحقق ... [هذه الغايات]، إذ يلزم أن يسهم كل من المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ... إسهاما إيجابيا بنصيبه من الجهود والموارد". (A/CONF.166/9، الفقرة ٢٧)

وللإسراع بالتعاون الدولي، نرى أن من الضروري التأكيد على المستلزمات التالية. أولا، ينبغي إيلاء أولوية قصوى للقضاء على الفقر. لقد كان القضاء على الفقر أحد المسائل الأساسية الثلاث في مؤتمر القمة وهو مهمة رئيسية تواجه العديد من البلدان. فمن المرفوض رفضا قاطعا أن يعيش حوالي خمس البشرية في فقر مدقع، يعاني معظمهم كل يوم من الجوع. وقطع في مؤتمر القمة التزام بتحقيق هدف القضاء على الفقر باتخاذ إجراء عاجل. والآن يلزم أن نرى ما إذا كان المجتمع الدولي، وخاصة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، على استعداد لاتخاذ إجراء في هذا الصدد.

وثانيا، لتعبئة الموارد أهمية أساسية. فالقضاء على الفقر، وتوسيع العمالة المنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، كل ذلك بحاجة الى موارد كأساس مادي. وبالتالي فإن تعبئة الموارد مسألة أساسية في عملية متابعة مؤتمر القمة. وقد تم الالتزام في مؤتمر القمة بالسعي:

"الى تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية كافية ويمكن التنبؤ بها وتعبئتها بطريقة تكفل بأقصى ما يمكن توافر هذه الموارد" (A/CONF.166/9، الالتزام ٩ (ط))،

والوفاء في أقرب وقت ممكن بالهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ولا يزال العالم ينتظر ليرى ما إذا كانت البلدان المتقدمة النمو ستفي بهذه الالتزامات.

وثالثا، ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور تنسيقي أساسي. ويمكن لهذا الدور التنسيقي أن يركز على كفالة اتساق وشمولية تنفيذ وتقييم نتائج مؤتمر القمة والمؤتمرات الدولية الهامة الأخرى المتصلة بالتنمية الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص على تعبئة الموارد المالية. وسيكون التقدم الثابت للأمم المتحدة في هذا الصدد أكثر اسهاماتها قيمة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

وأود الآن أن أحيط الجمعية العامة علما بتنفيذ الصين لنتائج مؤتمر القمة. لقد قامت حكومة الصين بوضع الخطة الخمسية التاسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ومخطط للأهداف الطويلة الأجل حتى عام ٢٠٠٠. ولدى صياغة هذه الخطة والمخطط، راعت الصين مراعاة كاملة مستلزمات مؤتمر القمة. والصين مصممة أساسا على حل المشكلة، وساعدت ٢٠٠ مليون شخص في كسر حلقة الفقر. وهذا إنجاز لافت للنظر بأي معيار في العالم. ونحن مصممون أيضا أساسا على حل مشكلة الغذاء والكساء التي يعاني منها ٦٥ مليون شخص، يعيشون حاليا في حالة فقر. وسنواصل توسيع فرص العمالة للتقليل الى أدنى حد ممكن من عدد العاطلين عن العمل أو الذين ينتظرون فرص العمل. ونحن مصممون على خلق ٤٠ مليون فرصة عمل جديدة. ونحن ملتزمون برفع مستويات المعيشة وسنحاول ضمان جعل التعليم الإلزامي الذي مدته تسع سنوات متاحا في العقد المقبل، وتخفيض الأمية أو القضاء عليها في صفوف الشباب، وضمان تحقيق التقدم والتنمية على نحو كامل وشامل. وسنؤكد أيضا على الحماية البيئية، والإيكولوجيا، والموارد الطبيعية.

وستؤيد الصين، كما فعلت دائما، الأمم المتحدة وستتعاون معها في جهودها في ميدان التنمية الاجتماعية وستشارك بنشاط في التعاون الدولي في هذا الميدان، مسهمة بذلك في تعزيز التنمية الاجتماعية في العالم.

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به اليوم الوفد الايرلندي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات المحددة.

يمثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية معلما في التعاون الدولي في ميدان التنمية. وأوجد إطارا لم يسبق له مثيل لرؤيا اجتماعية عالمية تمتد الى القرن الحادي والعشرين وتستند الى المواضيع المحورية الثلاثة لمؤتمر القمة: القضاء على الفقر؛ والعمالة؛ والتكامل الاجتماعي. وأبرز المؤتمر الحاجة الى استكمال النمو الاقتصادي بالتنمية الاجتماعية وعبر عن التغيرات الهامة في النهج الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إزاء الأمن بتركيزه على الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أكد المؤتمر على مبادئ قيم هامة مثل المسؤولية والتضامن داخل البلدان وفيما بينها

وعلى فكرة إبرام عقد اجتماعي جديد على مستوى كوكب الأرض. وقد حظيت هذه الرؤيا النبيلة والمتماسكة بوزن سياسي هائل من خلال الالتزام المشترك القوي الذي أعربت عنه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من منصة مؤتمر القمة.

ويمثل التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات الواردة في إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمله تحديا للحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. وتعتقد رومانيا أن الحكومات تتحمل مسؤولية أساسية عن إعداد وتنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية. وفي الوقت ذاته، ينبغي لجميع الجهات العاملة في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، أن تشارك بنشاط في بلوغ هذه الأهداف. وبالمثل، تمثل الإسهامات التي قدمتها الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف دعما أساسيا للجهود الوطنية.

أما بالنسبة لدور الأمم المتحدة في هذا الميدان، فإنني لن أخوض في التفاصيل، لأن وفدي يشاطر الاتحاد الأوروبي الآراء التي أعرب عنها من قبل مشاطرة كاملة. وأود أن أشيد بالتقدم المحرز حتى الآن في عمل الآلية الثلاثية - المكونة من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية - التي كلفت بمهمة متابعة وتنفيذ كل ما يتعلق بمؤتمر القمة.

وتؤيد رومانيا زيادة تعزيز وظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لضمان الأخذ بنهج متكامل ومتعدد الأبعاد تجاه نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمرات الرئيسية الأخرى بالمواءمة بين جداول وبرامج أعمال اللجان الفنية، وبتعزيز التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وبينها وبين مؤسسات بريتون وودز. وفي نفس الوقت، فإن الاستخدام الأكثر فعالية لمدخلات فرق العمل الثلاث المخصصة التابعة للجنة التنسيق الإدارية وفرق العمل الثلاث المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة سيكون بالغ الفائدة في هذا المجال.

ونشجع أيضا توسيع أساليب العمل المتفاعلة والمبتكرة التي أدخلت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي بعض الهيئات الفرعية، بما فيها لجنة التنمية الاجتماعية، بغية تطوير الحوار بين الحكومات وممثلي المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة.

وظلت قضايا التنمية الاجتماعية بندا ذا أولوية مستمرة على جدول أعمال الحكومة الرومانية. ووفقا لمفهوم متكامل حديث فإن سياسة الرعاية الاجتماعية بعد هام في البرنامج الذي تأخذ به رومانيا. ومن بين أهدافها الرئيسية حماية السكان من التكاليف الاجتماعية للتحول الى الاقتصاد السوقي. وما فتئت هذه السياسة تنفذ وفقا لأحكام دستور رومانيا ومعاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها، وكذلك وفقا للمبادئ الأخرى ذات الصلة، مثل تشجيع المشاركة الاجتماعية؛ وتصميم الحماية الاجتماعية لتناسب احتياجات المجموعات والأفراد؛ والأخذ بسياسة اجتماعية لا مركزية؛ وتحقيق توازن بين الاحتياجات والموارد، وبين الحماية وحماية الذات، وبين الاحتياجات الراهنة واحتياجات الأجيال القادمة.

وفي هذا السياق، توفر نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الأساس لاستعراض وتطوير استراتيجية وقوانين رومانيا الاجتماعية القائمة. كما توفر عامل إلهام قيم لتحويل إمكانياتنا الوطنية للابتكار الاجتماعي نحو الأفضل.

وأثناء الفترة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن، عززت الحكومة الرومانية إجراءاتها المكرسة لتحسين مستويات الحياة ولتعزيز التكامل الاجتماعي، لا سيما بالنسبة لأضعف المجموعات. وفيما يلي بعض الحقائق. أولا، يجري الآن تنفيذ مشروع لتنمية الخدمات الاجتماعية برعاية خطة عمل بولندا وهنغاريا للمساعدة المنسقة. ثانيا، استهل مؤخرا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج رائد للقضاء على الفقر على مستوى الأسر والمجتمعات. ثالثا، حُسنت ونوعت الى حد كبير، عن طريق آخر التعديلات التي أدخلناها على قانون المساعدة الاجتماعية، المساعدة المقدمة الى كبار السن والمعوقين والأسر التي لا دخل لها أو ذات الدخل المنخفض وفئات أخرى معرضة لمخاطر كبيرة. رابعا، اتخذت تدابير أخرى لتعزيز حماية الأطفال بموجب خطة العمل الوطنية للأطفال لتحسين الرعاية الصحية والتعليم وبيئة الأسرة. وفضلا عن ذلك، قُدم مؤخرا الى البرلمان مشروع قانون لحماية القُصَّر في الحالات الخاصة. ويدرج في جدول أعمال البرلمان الروماني مشروعا قانونين هامان آخران، بشأن التأمين الصحي ومعاشات التقاعد، يهدفان الى إصلاح آليتي الرعاية الاجتماعية هاتين.

وفي ميدان العمالة، اتخذ إجراء هام لتحسين تدريب الشباب وإمكانية حصولهم على الوظائف. وفضلا عن ذلك، استخدمت حلول مبتكرة لتقليل البطالة ولتشجيع خلق الوظائف. فعلى سبيل المثال، لتحويل التأكيد من الحماية السلبية الى الحماية الذاتية الإيجابية استخدم بنجاح، منذ عام ١٩٩٥، جزء من أموال التعويض عن البطالة لتقديم ائتمانات لإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم شريطة أن يقوم رجال الأعمال بشغل ٥٠ في المائة على الأقل من الوظائف الجديدة من بين العاطلين عن العمل.

واقتناعا من حكومة رومانيا بأن المساواة بين الجنسين شرط مسبق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة، قامت، استجابة لمؤتمري بيجين وكوبنهاغن، بإنشاء وزارة للنهوض بالمرأة. كما أثير موضوع تمكين المرأة في مؤتمر دون إقليمي عقد مؤخرا في بوخارست بالتعاون مع الأمم المتحدة بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين في أوروبا الوسطى والشرقية.

وكانت إقامة مشاركة مع الجهات الفاعلة الرئيسية من المجتمع المدني في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية شاغلا دائما للحكومة الرومانية. ومن الخطوات المؤسسية الهامة في هذا المضمار إنشاء فريق عامل مشترك بين الوزارات للتنسيق مع المجتمع المدني.

ووفدي مقتنع بأن التعاون الدولي على جميع المستويات - الثنائية والإقليمية والعالمية - هام للتنفيذ الفعال لأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ولذلك، نرحب بمبادرة النمسا لاستضافة مؤتمر إقليمي معني بمتابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونرغب في المشاركة بنشاط في الإعداد له.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم الى المتكلمين الذين سبقوني في الإشادة بكم، يا سيادة الرئيس، على الطريقة القديرة التي تترأسون بها أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل الوارد في الوثيقة A/51/348. ويود وفدي أن يعرب عن تأييده للآراء التي أعرب عنها ممثل كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٤٥ من جدول الأعمال "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية".

وأعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٦/٧ التأكيد على الدور الهام الذي ستقوم به لجنة التنمية الاجتماعية في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وأكد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الاقتناع بأن التنمية والعدالة الاجتماعية لا يستغنى عنهما لتحقيق وصون السلم والأمن بين دولنا وداخلها. وفي المقابل، فإن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لا يمكن تحقيقهما بدون السلم والاستقرار، أو بدون احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والتكافل الذي سُلّم به في ميثاق الأمم المتحدة قبل ٥١ عاما، اكتسب اليوم أهمية أكبر.

وكان عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥ معلما هاما في إدراك أن القضاء على الفقر والبطالة والانحلال الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة تتطلب استراتيجية منسقة دوليا. ولا يزال الفقر السبب الأساسي لمعظم علل المجتمع على الرغم من مستوى الرخاء المرتفع الذي حققته فئات من المجتمع العالمي في هذا القرن. ويتبدى الفقر في أشكال عديدة وينبغي معالجته بطريقة متكاملة، وذلك نظرا الى أن التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي مترابطان. ولذلك، يلزم اتخاذ إجراء مناسب لمعالجة آثار الفقر في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء.

وندرك أن المسؤولية الرئيسية عن القضاء على الفقر تقع على عاتق الحكومات الوطنية، والأهم من ذلك هو أن القضاء على الفقر يتوقف على قدرتها على تعبئة مشاركة المجتمع على مستوى القاعدة في وضع وتنفيذ برامج مدرة للدخل. بيد أنه بدون دعم المجتمع الدولي الفعال وفي الوقت المناسب، وذلك على النحو الذي توخاه إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، فإن هذه الجهود ستكون محدودة الأثر.

وفي هذا الصدد، تشيد كينيا بلجنة التنسيق الإدارية لإنشائها فرق عمل مشتركة بين الوكالات للمساعدة على تنسيق أنشطة الأمم المتحدة بطريقة متكاملة. وتشجعنا أيضا المبادرات التي اتخذتها حتى الآن مختلف هيئات الأمم المتحدة لإعطاء القضاء على الفقر أولوية في برامجها. ولذلك، فإننا نتطلع الى التكامل الصحي والمعزز

بين الاستراتيجيات الوطنية وأولويات هيئات ووكالات الأمم المتحدة.

وتحقيقا لهذا الهدف، يتقدم وفد بلدي بالشكر الى الأمين العام ورئيس البنك الدولي ورؤساء كل وكالات الأمم المتحدة، على اتخاذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق المنظومة في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦. فبرامج عملها الملموس تعجل بتحقيق التنمية في أفريقيا. ولا شك لدينا في أن هذه المبادرة بشأن أفريقيا، التي تهدف الى استكمال برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، لها أهميتها في القضاء على الفقر في أفريقيا.

ومتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فإن حكومة كينيا، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قد أعدت ورقة إطارية للسياسة الاقتصادية الشاملة تحدد الخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية والخطط الرئيسية التي يجب تنفيذها أثناء السنوات الثلاث القادمة. والأهداف والاستراتيجيات الوطنية التي تمت صياغتها في ورقة السياسة قد وضعت لإيجاد الظروف لتحقيق النمو الاقتصادي السريع والمستدام، ورفعه الى مستوى يسفر عنه إجراء تخفيض كبير في البطالة والفقر في بلدي على أساس التدابير التالية: أولا، المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق تعزيز تمويل القطاع النقدي والعام؛ وثانيا، تحسين الفعالية في القطاع العام بتعجيل وتبسيط الإصلاح في الخدمة المدنية؛ وثالثا، النهوض بالقدرة التنافسية الخارجية والمحلية للاقتصاد؛ ورابعا، معالجة النواحي الاجتماعية للتنمية من خلال التدخلات التي تهدف الى القضاء على الفقر لدى الفئات الضعيفة.

ولكي نحقق تخفيضا محسوسا في البطالة والفقر، يجب أن ينمو اقتصادنا بمعدل يزيد عن ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وفي هذا السياق، أدخلت حكومة بلدي تدابير تستهدف توفير بيئة تمكن من تنمية القطاع الخاص مع التأكيد على السياسات الملائمة للبيئة. وفي الوقت الذي تستهدف فيه السياسات التي تدعم النمو والقطاعات الاجتماعية ضمان حصول الفقراء على فوائد التنمية، فإنه يلزم إجراء تدخلات هادفة توفر دعما لدخول من لا يستطيعون الانتظار الى أن تستجمع عملية النمو كل قوتها، وكذلك لدخول من لا يمكنهم الاشتراك في هذه العملية فورا نظرا لعوائق خاصة، مثل العزلة الجغرافية. وستجرى أهم التدخلات الهادفة في المناطق الريفية التي تحتاج احتياجا ماسا الى عمالة مربحة. كما أن تنشيط القطاع غير الرسمي بصفته

المصدر الرئيسي للدخل لحوالي ربع أسر الريف، وربما أكثر من ذلك في مناطق الحضر، وسيلة ناجعة لتخفيض الفقر.

وقد حددت كينيا مراكز اتصال وطنية لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بطريقة متكاملة وقد شكلنا لجانا من مستوى القاعدة الى المستوى الوطني، تضم موظفي الحكومة، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية. كما أنشأنا صناديق خاصة للتنمية الاجتماعية مخصصة لمشاريع تمويل التنمية الاجتماعية، بما فيها مكافحة الفقر على مستوى القاعدة.

ولهذا، تود كينيا أن تؤكد من جديد تأييدها للاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر عام ١٩٩٦ وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، كما وردا في قرار الجمعية العامة ١٠٧/٥٠. ونسلم تسليما تاما بأن الهدف من القضاء على الفقر يمثل تحديا كبيرا لمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرى أن لمنظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في القضاء على الفقر عن طريق مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف والالتزامات العالمية للمؤتمرات الدولية، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥.

ولتحقيق هذه الأهداف، هناك حاجة ملحة الى تعبئة موارد جديدة وإضافية ضخمة من جميع المصادر في كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو، وفقا لالتزامات إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وتحث كينيا على الوفاء الفوري بهدف الأمم المتحدة الذي تم الاتفاق عليه من قبل، وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للبلدان المتقدمة النمو لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية بصفة عامة في أقرب وقت ممكن، وزيادة حصة التمويل لصالح برامج التنمية الاجتماعية.

وختاما، فإن وفد بلدي مقتنع بأنه يجب على المجتمع الدولي الآن أن يبرهن على إرادته السياسية من خلال الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها إذا كان لنا أن نحقق هذه الأهداف.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بشأن البند ٤٥ من جدول الأعمال، "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية". وأود أن أبدأ بأن أضم صوت وفد بلدي الى البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك الى البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا، الذي تكلم باسم مجموعة ريو. وأود أيضا أن أثني على السفير سومافيا للبيان الذي أدلى به، مبرهنا مرة أخرى على أنه روح ترشدنا في هذا الموضوع.

وقد حدثت تغيرات هامة في الأشهر الأخيرة فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر القمة العالمي في كوبنهاغن. وتظهر هذه التغيرات في تقرير الأمين العام، الذي يوجز بإيضاح الخيارات المتاحة لنا لأن نحافظ على زخم تنفيذ الالتزامات التي اعتمدت أثناء عقد ذلك المؤتمر.

لقد اعتبرت الجمعية العامة أن لجنة التنمية الاجتماعية هي اللجنة الفنية المسؤولة بصفة رئيسية عن معالجة الشؤون الاجتماعية والإنمائية. وفضلا عن ذلك، قدمت اللجنة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي برنامج عمل متعدد السنوات الى عام ٢٠٠٠، يتيح إجراء دراسة شاملة لأهم الموضوعات التي تندرج في نطاق مسؤوليتها.

هذه الخطوات، الى جانب خطوات أخرى عددها التقرير بتفصيل أكبر، تشير الى الحاجة الى الانتقال من النهج النظرية الى النهج الملموسة. ومركزية قضية التنمية لم تعد محل نقاش بيننا. بل على العكس، فإن التدابير التي قدمتها لجنة التنمية الاجتماعية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا توضح الجهود المتضافرة الرامية الى الارتقاء بقضية التنمية داخل الأمم المتحدة.

ونتيجة لما تمخضت عنه المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا، يجري الآن النظر في استراتيجيات جديدة لمكافحة الفقر. وهناك وعي متزايد في الأمم المتحدة بأنه على المنظمة أن تناقش على الفور مسائل الاستثمار والتجارة والتدفقات المالية، ضمن مسائل أخرى. ويشعر الكثيرون بأنه يجب على مؤسسات بريتون وودز أن تهتم اهتماما أكبر بالبعد الاجتماعي لبرامج التكيف الهيكلي عند معالجتها للمسائل المتعلقة بالتنمية.

ولهذه التغيرات جذور ثابتة وتاريخية. كما أنها توضح المناقشات الجارية بشأن التدابير الملموسة التي يجب على الأمم المتحدة أن تتخذها لحشد دعم قوي وملحوظ لمكافحة الفقر. وفي هذا السياق، مما يشجع وفد بلدي بصفة خاصة أن يرحب بطلب لجنة التنمية الاجتماعية من الأمين العام بأن يتشاور مع المنظمات الدولية ذات الصلة، ومن بينها مؤسسات بريتون وودز،

بغية ضمان تعاونها في تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن. ونأمل أن يجري إنشاء الآليات المناسبة في وقت قريب بهدف تيسير هذا الحوار.

وهذه الجهود التي أوحت بها وبذلتها الأمم المتحدة جهود هامة حقا. فهي تشكل الخلفية التي يتعين علينا أن نعمل في ظلها. ولكن حينما يتعلق الأمر بتنفيذ ورصد الآليات التي حددناها في كوبنهاغن، لا يمكن لأي شيء آخر أن يحل محل الدور الذي يجب أن تضطلع به الحكومات والمجتمع المدني على المستوى الوطني. وهو أمر اعترف به رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة.

وفي أمريكا اللاتينية يوجد وعي متنام بهذا التوازن بين التنمية الذاتية والتعاون متعدد الأطراف. وعليه، اعتمدت الحكومات في المنطقة نهجا أكثر واقعية في سعيها لترجمة التزامها السياسي بتوصيات مؤتمر القمة إلى عمل ملموس. فبلدان مجموعة ريو، على سبيل المثال، أنشأت آلية إقليمية مكرسة لتحديد أولويات تستهدف تعزيز برامج السياسة الاجتماعية. وبعد قمة كوبنهاغن عقد عدد من الاجتماعات بهدف استعراض وإعادة صياغة السياسات الاجتماعية على أساس نهج متكامل إزاء التنمية الاجتماعية. وتم عقد اثنين من هذه الاجتماعات على المستوى الوزاري في بوينس آيرس وكويتو. كما أن اجتماع القمة لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو الذي عقد في بوليفيا في أيلول/سبتمبر الماضي سلط الضوء على الأولويات التي أولتها المجموعة للتحديات التي تواجه منطقتنا.

وكما يبين تقرير الأمين العام، ستتشرف البرازيل باستضافة اجتماع على مستوى سياسي رفيع في سان باولو في العام المقبل لتقييم التقدم المحرز في تحقيق نتائج مؤتمر القمة. وسيعقد هذا الاجتماع بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي لعبت دورا أساسيا في اجتماعي كويتو وبونيس آيرس لمتابعة مؤتمر القمة. وهناك جهات فاعلة أخرى لها دور نشط في قضية التنمية ستشارك أيضا في هذا الحدث، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

ونرحب بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في هذا الميدان. وكما نعرف جميعا، ستكون أولى مهام لجنة التنمية الاجتماعية في العام المقبل استهداف مسائل تتصل بالعمالة المنتجة وموارد العيش المستدامة. ومن المنطقي أن نفترض أن هذه الموضوعات ستستفيد كثيرا من التفاعل الذي تولّده مشاركة مختلف قطاعات مجتمعاتنا المدنية في هذه المناقشات.

وتؤكد البرازيل دوما على أن قدرة أي بلد على تلبية احتياجات شعبه تتوقف على وجود مؤشرات اجتماعية إيجابية، والاستقرار السياسي، والقدرة على التنافس الاقتصادي، والتقدم العلمي والتكنولوجي. ومع ذلك، فدون النمو الاقتصادي يفقد القضاء على الفقر والبطالة والتهميش الوقود الذي يعتمد عليه لعكس اتجاه الأوضاع المناوئة في هذه المجالات المختلفة. ذلك أن التنمية ما زالت هي القاسم المشترك في الجوانب المتعددة لهذه المشاكل. وهناك يكمن مفتاح السلام والعدالة الاجتماعية والعمالة الكاملة والديمقراطية.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إذ أتكلم اليوم في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال، المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلت به كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وبالتالي سيركز بيان بلدي على بعض المواضيع التي تهمنا بصفة خاصة.

إن استعراض متابعة مؤتمر قمة كوبنهاغن يتيح لنا، للسنة الثانية على التوالي، الفرصة لأن نستعرض، على الصعيدين الوطني والدولي، المنجزات التي حققناها في سياق الأهداف والالتزامات التي تعهدنا بها في ذلك المؤتمر. ومن الواضح أن هذه لن تكون دراسة وافية ولا حتى تقييما للإيجابيات والسلبيات لأن المهمة التي حددناها لأنفسنا مهمة طويلة الأجل. إلا أننا بهذه الطريقة نواصل حوارنا حول أفضل السبل والوسائل لتعزيز التكامل اللازم فيما بين بلداننا في عالم تسيطر عليه العولمة والترابط.

أما العولمة فهي قوة ايجابية بالنسبة لمستقبل العالم بأسره - التطور الذي لم يسبق له مثيل في الاستثمار والتجارة، وانفتاح أكثر المناطق ازدحاما بالسكان في العالم على التجارة الدولية، وامكانية تحسين مستويات معيشة السكان في عدد أكبر من البلدان النامية. ومع ذلك فالعولمة تترتب عليها أيضا مخاطر، ويحتمل أن يكون لها نتائج تؤثر سلبا على التنمية بتعميق أوجه التفاوت فيما بين البلدان، وفيما بين الأفراد داخل البلدان ذاتها.

وبطبيعة الحال لا يوجد بلد بمنأى عن هذا الاتجاه، ولكن الخطر يخيم في الرتبة الأولى على بلدان الجنوب، ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض التي ليس بمقدورها أن تستفيد من مزايا العولمة، وتصبح متزايدة التهميش. وهذا هو السبب في أن بلدنا، لدى اتخاذ قرار العام الماضي بشأن بند جدول الأعمال قيد نظرنا الآن، عاود التأكيد على صحة إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وتم التأكيد أيضا على الحاجة إلى وجود تصميم قوي على الاستثمار في الإنسان وفي رفاهه لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. ويجب علينا أن نلزم أنفسنا بتخفيض الفقر، والقضاء على الإملاق، وخلق فرص عمل جديدة، وتخفيض نسبة البطالة، ولهذا الغرض تم التأكيد على ضرورة وضع نهج متكامل ومتعدد الأبعاد. وهذه العناصر الأساسية في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ينبغي دراستها في سياق مشاركة وتعاون فعالين فيما بين الحكومات والأفراد في المجتمع المدني.

وفي هذا الصدد، فيما يتعلق بالعمل الوطني من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات المقطوعة في كوبنهاغن، أود أن أذكّر هنا بالمجالات الرئيسية التي سبق لبلدي أن اتخذ فيها إجراءات. والإنجازات التونسية الرائدة والخلاقة في هذا الصدد تدعمت من نواح عديدة بالقرارات التي اتخذها المجتمع الدولي في سياق مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. إن إجراءات تونس لصالح التنمية الاجتماعية إجراءات طموحة ومتعددة الأبعاد. وهي تمثل حجر الزاوية لسياستنا الوطنية التي تستهدف كفالة الرفاه والرخاء للسكان قاطبة، وضمان الظروف المؤاتية للإنصاف والازدهار للأجيال الحاضرة والمقبلة.

وأود أن أتطرق بايجاز إلى عدد من البرامج القطاعية والبرامج المشتركة بين القطاعات، مثل مبادرة النهوض بالمرأة، وهي المبادرة التي وضعتها تونس لضمان التنمية المستدامة الشاملة للبلد. والجانب الرئيسي لهذا العمل المتعدد الجوانب هو، دون شك، تعزيز دور المرأة في العملية الإنمائية. ولقد اتخذنا تدابير متنوعة عديدة في هذا المجال. ففي عام ١٩٨٨، أكد من جديد الرئيس زين العابدين بن على التزامه بـ "مدونة الحقوق والالتزامات" التي هي مصدر فخر حقيقي لتونس العصرية، وذلك بإنشاء وزارة لشؤون المرأة والأسرة.

كما أنشئت آلية لرصد مركز المرأة، لمعالجة نقص المعلومات عن دور المرأة في النشاط الاقتصادي. وهذه الآلية تقوم بجمع معلومات عن حالة المرأة وتحليلها ونشرها. وتم البدء في برنامج خاص يستهدف إدماج ٦٧٠٠٠ فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٩ سنة في البرنامج الوطني لمحو الأمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فرناندیز استغاريبيا (باراغواي).

لقد أتيحت فرص أكبر للمرأة كي تستفيد من مواصلة برامج التدريب وتحسن فرص حصولها على وظائف الإدارة. وقد عززنا أيضا حقها في العمل بإصدار تشريع وتدابير محددة. وبُدئ بمشاريع عديدة لصالح المرأة الريفية.

والجانب الثاني للتنمية الاجتماعية الذي أود أن أتناوله يتعلق بالتعليم، والتدريس، والبحث العلمي والتدريب المهني. في تونس، التعليم الأساسي مجاني وإجباري حتى سن السابعة عشرة. وقد أعيدت هيكلة النظام التعليمي في عام ١٩٩١ ابتداء من الحضانة حتى السنة الأخيرة من التعليم العالي. وفي مجال البحث العلمي، أنشئت أمانة للدولة وتلاها إنشاء معاهد متخصصة للبحث العلمي. كما أعيدت هيكلة قطاع التدريب المهني مما أدى إلى إنشاء بنيات متخصصة جديدة.

وهناك مجال آخر، لا يقل أهمية، من مجالات التنمية البشرية هو العناية الصحية الأساسية. وهذا القطاع الذي يحظى دائما بالأولوية، تلقى دفعة إضافية خلال هذا العقد الأخير. والموارد المخصصة لهذا القطاع زادت بشكل كبير، في حدود ٢٣ في المائة كل عام. وعن طريق تعبئة موارد بشرية ومادية تكميلية، شهدنا تطورا في تغطية الرعاية الصحية وفي مؤشرات الصحة الرئيسية. وبالتالي حققت تونس أهداف "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" على النحو الذي دعت إليه منظمة الصحة العالمية.

وهناك قطاع رئيسي توليه تونس أهمية أولية هو قطاع الأطفال. تعتبر تونس تحسين مركز الأطفال جزءا لا يتجزأ من التحسين العام للحالة الاجتماعية. ووفقا لذلك، ركزت جهودها على وضع آليات لضمان متابعة ورصد الأطفال لحمايتهم والنهوض بنمائهم. وفي هذا الصدد اعتمدت تونس مدونة لحماية حقوق الأطفال.

وهناك نقطة أخيرة أساسية للاستراتيجية الإنمائية الوطنية وهي النهوض بالتضامن الاجتماعي في سياق مكافحة الاستبعاد. والسياسة التونسية في هذا المجال

تتكون من برامج العمالة، وخلق مصادر للدخل، ومكافحة الفقر في جميع جوانبه.

وأود أن أذكر هنا بعض المنجزات في هذا المجال. لقد زادت تغطية البرنامج الوطني للأسر المحتاجة من ٥٩٠ ٧٣ أسرة متلقية في عام ١٩٨٧ إلى ٠٠٠ ١٠١ أسرة في ١٩٩٣. وفيما يتعلق بحماية الطفل، استفاد من برامج تنمية الأطفال في السنوات القليلة الماضية ٠٠٠ ١٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ثلاث وست سنوات. وأنشئت بضعة مراكز للدفاع الاجتماعي والتكامل الاجتماعي، كما جرى القيام بعدد من الأنشطة للنهوض بالعجزة ولإدماجهم في الحياة النشطة. وقد أنشأنا بضعة مراكز إقليمية لحماية المسنين المحتاجين، وزيدت المنافع التي تعطى للمسنين.

وأود أن أتناول باختصار صندوق التضامن الوطني، وهو آخر منجزاتنا للتنمية البشرية. إن هذا الصندوق الذي أنشئ في عام ١٩٩٢ بمبادرة من رئيس الجمهورية يرمي إلى أداء خدمات تمويلية للفئات الاجتماعية المنخفضة الدخل وللمدن التي تفتقر إلى الحد الأدنى من البنيات الأساسية. وبشكل عام، فإنه ينطبق على المناطق الريفية المنعزلة التي من الصعب الوصول إليها والتي لا تنطبق عليها المعايير الموضوعة في خطط التنمية، بسبب ارتفاع نفقات الخدمات. ويمول الصندوق من مصادر متنوعة، وبشكل خاص عن طريق التبرعات من المواطنين والمشاريع التجارية ومن منح ومعونات مخصصة في ميزانية الدولة.

وفي عام ١٩٩٣، أنشئت لجنة دائمة لصندوق التضامن كي تضع، مع إدارات إقليمية ومركزية، معايير لتحديد مجالات التدخل ذات الأولوية. ووفقا لهذه الخدمات، ترصد تنفيذ البرامج وأوجه التقدم فيها.

وقد جرى تحديد ست خدمات أساسية: الطرق والممرات، مياه الشرب، الكهرباء، التعليم، الصحة والإسكان، وأضيفت إليها بعد ذلك المراكز الثقافية ومراكز أنشطة الشباب والإصحاح ومكافحة التصحر وما إلى ذلك.

وفي عام ١٩٩٤، كُلف الصندوق بتحسين الدخل ومستويات العمالة في المجالات ذات الشأن، مع العمل على إبقاء الناس في أراضيهم وديارهم، الأمر الذي ينطوي على خلق مصادر دخل وتوطيدها. ومن ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦، مكّن صندوق التضامن الوطني من إمداد ١٦٠ ٣٥ بيتا بالكهرباء و ٣٨٢ ٦٠ بيتا بمياه الشرب؛ وبناء أو تحسين ٧٩٦ ٨ منزلا وبناء ٥٦٥ ١ كيلومترا من الطرق والممرات، و ٧٥ مدرسة و ٧١ مركزا للرعاية الصحية.

وأثر الصندوق على السكان المعنيين لا يزال مفيدا للغاية ويزيد من روح التضامن بين الشعب التونسي في هذا الصدد. وبالتالي قررنا أن ننفذ، خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، برنامجا وطنيا أكثر طموحا لتطوير جميع المناطق الهامشية بحلول عام ٢٠٠٠. وحتى تدعم هذه الأنشطة الإنمائية، حوّل الصندوق في عام ١٩٩٦ إلى أمانة دولة.

وفيما يتعلق بالعمل على المستوى الدولي لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تعتقد تونس أنه يجب تعبئة المجتمع الدولي كله بروح من التضامن والفعالية لدعم الجهود والتضحيات التي تقوم بها البلدان النامية في هذا المجال. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن العمل الذي تقوم به الآن الدول المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة لا يتناسب مع مستوى المشاكل التي تواجه بلدانا عديدة، بما في ذلك عدد كبير من البلدان الأفريقية. وهذا النقص ينعكس في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية وفي الاستثمار وفي الطريقة التي تعالج بها مشكلة المديونية.

وبهذه الروح، يجب أن نسعى بسرعة إلى تحقيق الهدف الذي وضعه مؤتمر القمة، وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المفيد أيضا أن تعبأ موارد إضافية كبيرة جديدة من جميع المصادر، سواء كانت وطنية أو دولية، عامة أو خاصة، تقليدية أو جديدة.

وفي هذا الصدد، يسر وفد بلدي الالتزام الذي قطعه مؤتمر قمة مجموعة السبعة على نفسه، الذي عقد في ليونز في حزيران/يونيه ١٩٩٦، لتحقيق مشاركة عالمية من أجل التنمية للبلدان ذات الاقتصادات الناشئة، وللبلدان الأشد فقرا ولبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونلاحظ أيضا التزام بلدان مجموعة السبعة بالإسهام في تهيئة جو مناسب للتجارة الخاصة والتدفقات المالية إلى البلدان النامية، وأيضا بضمان تدفقات كبرى للمساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعية تلك المساعدة.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي لتعزيز التنمية المستدامة، وفيما يخص تحقيق توافق آراء بشأن

الأهـــداف والسياسات الإنمائية، يود وفد بلدي أن يذكّر بما يلي:

ينبغي للبلدان الأعضاء أن تلتزم باحترام صيغة ٢٠/٢٠. وهذا يعني ضمنا في المقام الأول، أن تخصص البلدان الصناعية ٢٠ في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية للبرامج الاجتماعية الأساسية. ومن الواضح أنه ينبغي للبلدان النامية في نفس الوقت أن تخصص ٢٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية للتنمية البشرية.

وفيما يتعلـق بالأفكـــار الجديدة والمبتكرة لتعبئة الموارد المالية، ينبغي إعادة التأكيد على المبادئ التالية: ينبغي ألا تحل الأموال التي تعبأ نتيجة للأفكار الجديدة والمبتكرة محل المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن تكـــون طـــرق التمويل الجديدة والابتكارية متميزة عن التمويل من الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام في الأمم المتحدة. وأخيرا، نرى أن الاستثمار العام لا يزال ضروريا ولكن ينبغي أن يدعم باستثمارات خاصة لتمويل التنمية.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في تنسيق وتنفيذ السياسات التي تقرر على مستوى متعدد الأطراف، تؤكد تونس على الدور الرئيسي الذي تقوم به المنظمة. بيد أن فعالية هذا الدور تتوقف على قدرة المنظمة على التكيف وعلى توفر الإرادة السياسية للدول لتعزيز التعاون والمشاركة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد مما يسر تونس توسيع ولاية لجنة التنمية الاجتماعية التي عهد إليها بالمسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومع ذلك نود أن نؤكد أن اللجنة لن تتمكـــن مـــن الاضطـــلاع بنجاح بعملها إلا إذا قدمت لها الدول الأعضاء الدعـــم الحقيقـــي ووفرت لها الوسائل اللازمة.

وأخيرا، فيما يتعلق بالوكالات المتخصصة وبصفة خاصة مؤسسات بريتون وودز، تود تونس أن تشير الى الدور الذي أنيط بهذه الوكالات في تعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية الاجتماعية وفي الوفاء بالالتزامات التي اتخذت في كوبنهاغن وبصفـــة خاصـــة فيمـــا يتعلـــق بتخفيض الدين في البلدان النامية وتقديم المساعـــدة للبلدان التي تضطلع بتكييفات هيكلية حتى تتمكن مـــن الانتقال من مرحلة التكيف الى مرحلة التنمية.

السيد هورمل (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما خاطب نائب الرئيس السيد غور، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية طرح هذا السؤال: "ما الذي يمكن أن نفعله لرفع أفقر مواطنينا ونقلهم الى حياة منتجة؟" من المناسب أن نقيّم اليوم التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ الالتزامات الطموحة التي وضعت قبل ١٨ شهرا في كوبنهاغن.

وبوصفنا ممثلين للحكومات، اتفقنا في مؤتمر القمة على أن نقوم، بالمشاركة مـــع المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بالقضاء على الفقر المدقـــع وتوفيـــر فـــرص العمل وتمكين النساء والرجال ولا سيما الأشخاص المسنين والأفراد الذين يعانون من حالات العجز، حتى يصبحوا مشاركين مشاركة تامة في مجتمعاتهم. هذه هي أهداف تنطـــوي على التحدي ولكن الأدوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف متاحة لدينا، وقد أمكن بالفعل تحقيق بعض التقدم.

الولايات المتحدة ملتزمة بتخفيف حدة الفقر من خلال التصدي لأسبابه الجذرية. والواقع أن الرئيس كلينتون، في خطابه عن حالة الاتحاد هذا العام، تكلم عن عدد من القضايا التي تتناول هذا الهدف. وتشمل هذه القضايا الدعوة الى زيادة الحد الأدنى للأجور وقد سن كونغرس الولايات المتحدة مؤخرا قانونا في هذا الشأن؛ وضرورة تقديم معاش تقاعدي لجميع العاملين؛ وإصلاح سياسات التأمين الصحي حتى يتمكن الناس من الاحتفاظ بالتأمين الصحي عندما يغيرون وظائفهم، وحتى يكونوا متحررين من الخوف من أنهم لن يتمكنوا من الدخول في التأمين الصحي عندما ينتقلون الى وظائف جديدة بسبب حالتهم الصحية. وقد وقّع الرئيس كلينتون إصلاحات التأمين الصحي لتصبح قانونا.

ونتفانى من أجل تخفيض العجز في ميزانية الحكومة الاتحادية الذي هو أساسي للاستثمار والنمو وإيجاد فرص العمل. ونعالج أيضا مشكلة الأجور الحقيقية المتدنية ونوسع نطاق الإعفاءات الضريبية للأسر العاملة التي تعيل أطفالا. ومما يحظى بالأولويـة أيضا اتخاذ إجراءات تكفل قيام الأزواج بدفع النفقـــة لدعم الأطفال، ووضـــع استراتيجيات للنهوض برعاية أطفـــال الآباء العاملين.

وفـــي كوبنهاغـــن أعطينا لبرنامـــج الأمم المتحدة الإنمائي ولاية تناول مسألة التخفيف مـــن حدة الفقر عن

طريق برامج للتنمية الاجتماعية المنسقة. وتؤيد حكومتي تأييدا كاملا التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقضاء على الفقر عن طريق "مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر". كما أننا طلبنا الى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمانحين الآخرين تعزيز الإقراض للاستثمار في قطاعات التنمية الاجتماعية المستهدفة. ويسرنا أن المؤسسات المالية الدولية ولا سيما البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، تستجيب لهذا الطلب.

إن نمو العمالة والتخفيف من حدة الفقر يرتبطان الواحد منهما الآخر ارتباطا وثيقا. وتتمتع الولايات المتحدة حاليا بأحد أدنى معدلات البطالة منذ مطلع السبعينات. ومما له نفس الأهمية أن معدلات البطالة تنخفض في الوقت الذي تمكن فيه السيطرة على التضخم النقدي. ولئن كانت الولايات المتحدة لا تواجه بوضوح التحديات الاقتصادية الصعبة التي تواجهها البلدان النامية فإن بعض العوامل التي ساعدتنا على تحقيق هذه الحالة الإيجابية يمكن أن تكون منطبقة في أماكن أخرى.

والمجتمع الذي يشجع فيه الأفراد على اتخاذ المبادرات والذي توجد فيه سوق عمل مرنة تيسر الحركة ولا تعوقها عامل أساسي. وبالمثل فإن الاقتصاد المفتوح للمنافسة سيساعد في توفير الثقة اللازمة لجذب الاستثمار الخاص الأساسي للنمو وتوفير فرص العمل. وأخيرا فإن السياسات المالية والنقدية السليمة التي تنفذها حكومة بشكل واضح تخضع للمساءلة ستساعد أيضا في توفير الثقة اللازمة لجذب استثمارات القطاع الخاص التي هي عامل أساسي في تحقيق النمو وتوفير فرص العمل.

لقد اجتمعنا في كوبنهاغن لتحديد مسار عمل يصنع الناس أولا. ولسوء الطالع كان التقدم بطيئا على نحو مؤلم فيما يتعلق بدمج الأفراد المعوقين في تيار العمل الاقتصادي والاجتماعي. ونذكر بأنه ورد في إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية:

"المعوقون من أكبر الأقليات في العالم، حيث تربو نسبتهم على العشر من عدد السكان. وهم غالبا ما يقعون على كره منهم فريسة للفقر والبطالة والعزلة الاجتماعية." (A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، الفقرة ١٦ (ح))

وعلى الرغم من أن سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة ركزت بشكل متزايد على الاهتمام بالقضايا التي تمس المعوقين فإنه يجب ألا نفقد قوة الدفع التي تولدت بالتزام المجتمع العالمي وعلى سبيل المثال نرى أن عددا متزايدا من البلدان يعتمد قوانين غير تمييزية تحمي حقوق الأشخاص المعوقين. وهذه خطوة أساسية نحو التمكين والدمج وتعزيز الاستقلال.

وما فتئ العمل داخل الأمم المتحدة بشأن قضايا العجز يحقق النجاح المتواضع والإيجابي. ويرجع ذلك الى حد كبير الى جهود المقرر الخاص المعني بحالات العجز في لجنة التنمية الاجتماعية الذي يساعد الآن للعام الثالث الدول الأعضاء على تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين التي اعتمدتها هذه الهيئة في ١٩٩٣. ومن اللازم أن يستمر عمله. ووجود فريق خبراء يسدي المشورة للمقرر الخاص يضمن أن تقوم منظمات غير حكومية عاملة في ميدان المعوقين بهذا العمل بالاشتراك مع الأمم المتحدة، ومرة أخرى يجب أن يستمر هذا العمل وأن تكون له أولوية في المستقبل.

لقد تعهدت هيلاري رودام كلينتون سيدة الولايات المتحدة الأولى في كوبنهاغن باستثمار ١٠٠ مليون دولار على مدى عشر سنوات لتحقيق معدل أعلى لاستكمال الفتيات بالبلدان النامية دراستهن. وتعليم الفتيات هو واحد من أهم الاستثمارات التي يمكن أن توظفها البلدان النامية. إلا أن من بين كل ثلاثة أطفال لم يلتحقوا بالمدرسة توجد فتاتان. وقد كانت مبادرة تعليم الفتيات والنساء إيذانا بالتزام جديد يتمثل في تصدي جميع برامج التعليم الأساسي التي تساعدها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية للحواجز الخاصة التي تحول بين الفتيات وبين التسجيل بالمدارس واستكمال التعليم وتحقيق إنجاز مساو لإنجاز الفتيان في المدرسة.

وفي أيلول/سبتمبر من هذه السنة، ووفق على مشروع خاص من مشاريع مبادرة تعليم الفتيات والنساء، لتوفير القيادة الفنية لهذا الجهد. وفي الوقت الحالي تمول وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية أنشطة في مجال التعليم الأساسي في ٢٢ بلدا في افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأدنى. وفي ظل المشروع الجديد ستركز البلدان الستة "المحورية" على إقامة مشاركات مستدامة بين القطاعين العام والخاص لدعم تعليم الفتيات والنساء.

ومبادرة المشاركات الجديدة، التي أعلنها نائب الرئيس غور في كوبنهاغن، تمثل إطارا شاملا لتعزيز المجتمع المدني ولتشجيع المشاركة بين القطاعين العام والخاص. وهي نهج للتنمية المستدامة يسعى الى تجاوز المناقشات العتيقة التي تتناول الميزات النسبية لنماذج المساعدة المقدمة من القمة الى أسفل أو من القاعدة الى أعلى. وهي تشدد بدلا من ذلك على الحاجة الى بناء تآزر بين الجهود على الصعيدين كليهما وعبر القطاعات التي تعمل بداخلها وكالتنا.

ولئن كانت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تعمل مع شركاء في ١٨ بلدا، فإنها تضطلع بعملية تعلم تستهدف استكشاف وتوثيق سبل جديدة لبناء القدرات والصلات بين الجماعات على الصعيد المحلي؛ وإقامة صلات مجتمعية متينة بين هذه الجماعات المحلية ونظيراتها بالولايات المتحدة؛ وتهيئة بيئة قانونية تنظيمية مالية تفضي الى اشتراك المواطنين واطلاق مبادرات المجتمع المحلي.

أما برنامج المؤسسات الصغيرة وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية المستهل في حزيران/يونيه ١٩٩٤، فيستهدف الوصول الى أفقر أعضاء المجتمع، لا سيما النساء، وتزويدهم بالقروض وخدمات التوفير. كما يهدف الى بناء مؤسسات مالية مستقلة تخدم أعدادا متزايدة من أصحاب المشاريع الفقراء. وخلال عام ١٩٩٦، خصصت الوكالة ١٢٠ مليون دولار لتمويل المؤسسات الصغرى في البلدان النامية. وفي مؤتمر مائدة مستديرة نظمه الكونغرس، تعهدت الوكالة بمواصلة مبادرتها المتصلة بالمشاريع الصغرى في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

لقد أنشأت هذه الجمعية بقرارها ١٦١/٥٠، عملية ثلاثية، تشمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية، وتستهدف مراقبة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وفي تموز/يوليه، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تعقد لجنة التنمية الاجتماعية اجتماعاتها سنويا وأن تزيد عضويتها لتعزيز قدرتها على الوفاء بدورها الرقابي هذا. ومن المعروف جيدا أن حكومتي عارضت هذا القرار الذي أصدره المجلس. ويجب علينا الآن أن نعمل معا لضمان استجابة اللجنة استجابة فعالة لولايتها الجديدة.

وإننا نرحب باعتماد لجنة التنمية الاجتماعية برنامج عمل متعدد السنوات، ونشيد بقرارها القاضي بدعوة خبراء الى الإسهام في ذلك العمل. وقد اختارت اللجنة موضوع العمالة، لتستعرضه في دورتها المقبلة. وإننا نتطلع الى الاشتراك في تلك المناقشة، ونؤكد في نفس الوقت أنه ينبغي للجنة أن تعمل في تعاون وثيق مع منظمة العمل الدولية لدى نظرها في هذا الموضوع. فمنظمة العمل الدولية ترأس فرقة العمل المعنية بالعمالة الكاملة وتوفير مصدر الرزق المستدام للجميع، وهي الفرقة المكونة لمتابعة مؤتمر القمة.

وإذا أريد للوعد الذي أطلق في كوبنهاغن أن يتحقق فلا بد أن نؤكد التزامنا بأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. والولايات المتحدة مستعدة لكي تؤدي نصيبها من العمل سعيا الى إقامة مجتمع عالمي أكثر عدلا وإنصافا.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي تأييد كاملا. إلا أننا نود الإدلاء ببضع تعليقات إضافية بشأن متابعة مبادرة ٢٠/٢٠.

لقد كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن، مظهرا من مظاهر تعاظم توافق الآراء على وجوب جعل الناس محور جهودنا الإنمائية. وأحد الجوانب الرئيسية في توافق الآراء هذا هو الالتزام بهدف تمكين الجميع من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. فهذه الخدمات لا تسفر فحسب عن منافع اجتماعية قيمة للغاية؛ ولكنها ضرورية أيضا للتنمية الاقتصادية المستدامة وتشكل استثمارا في آمال الناس بالنسبة للمستقبل. والاستثمار في صحة الناس وتعليمهم استثمار طويل الأجل لمنفعة المجتمع بصفة عامة وينبغي أن يعد جزءا من أية استراتيجية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وكثيرا ما وجه النقد الى مؤتمرات دولية مثل القمة الاجتماعية، بحجة أنها تصدر بيانات تنطوي على نوايا حسنة، ولكنها لا تسفر عن عمل ملموس. وإحدى نتائج مؤتمر القمة التي يمكن أن تثبت خطأ الانتقادات من هذا النوع هي دعوة البلدان المهتمة بالأمر الى تنفيذ ما يسمى بمبادرة ٢٠/٢٠، التي تستهدف تحقيق إمكانية حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الساسية. ونحن نعتقد أن مفهوم المبادرة ٢٠/٢٠ له جاذبية خاصة لأسباب عدة، من بينها ما تنطوي عليه المبادرة من تبادل للالتزامات المقطوعة. إنها لا تخاطب مجتمع المانحين وحده،

ولا تمثل شرطا آخر لتقديم المعونة. إن الهدف منها هو أن تصبح أداة لكل من البلدان النامية وشركائها لكي يعطوا معا أولوية أعلى للخدمات الاجتماعية الأساسية.

ولقد أبدت النرويج اهتماما خاصا بضمان ترجمة التزام كوبنهاغن هذا الى عمل. ولذلك وجهنا، بالاشتراك مع حكومة هولندا، دعوة الى البلدان المهتمة بالأمر والمنظمات المتعددة الأطراف لتوفد ممثليها الى أوسلو في نيسان/أبريل من هذه السنة للنظر في وسائل تنفيذ هذه المبادرة. واليوم يمكنني أن أبلغ الجمعية بأن الاجتماع كان ناجحا. وقد جرى الاضطلاع بتحليل شامل تناول مبادرة ٢٠/٢٠ وإمكاناتها، وأعتقد أننا نجحنا في تقريب هدف تمكين الجميع من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية خطوة أخرى على طريق التحول الى أمر واقع.

لقد ساد اتفاق عام في اجتماع أوسلو على أن مكافحة الفقر تقتضي مجموعة كبيرة من السياسات والإجراءات على جميع الأصعدة، تشمل، فيما تشمل، سياسات وإجراءات على صعيد الاقتصاد الكلي لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وفي هذا الإطار اعتبرت تنمية الخدمات الاجتماعية الأساسية ذات أهمية خاصة لتقليص أسوأ جوانب الفقر، كما اعتبرت عنصرا رئيسيا لكسر حلقة الفقر.

وينبغي النظر في هذا السياق الى مبادرة ٢٠/٢٠ واعتبارها مبدأ توجيهيا عمليا مرنا. والنتائج الكاملة لاجتماع أوسلو - "توافق أراء أوسلو بشأن مبادرة ٢٠/٢٠" - متاحة في وثيقة الأمم المتحدة A/51/140.

بعد الذي قلته، أرى أن الاختبار الحقيقي لتقدير النجاح المحرز سيتمثل بالطبع في معرفة مدى قدرتنا على ترجمة توافق الآراء الذي تحقق في أوسلو إلى إجراءات عملية. لقد وافق المشاركون في اجتماع أوسلو على أنه يتعين على البلدان النامية أن تقوم بدور رائد وأن تحدد الأولويات. وشجعت حكومات البلدان النامية على إعداد برامج للخدمات الاجتماعية الأساسية كجزء من استراتيجية تخفيف حدة الفقر، التي اقترحتها القمة الاجتماعية بهدف التوصل إلى تمكين الجميع من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية في فترة زمنية يجتمع فيها الطموح والواقعية. ووجهت إلى البلدان والوكالات المتعددة الأطراف المانحة دعوة إلى تقديم دعم تقني ومالي لإعداد مثل هذه البرامج ولتنفيذها. وأعربت عدة بلدان نامية حاضرة عن اهتمامها بأن تصبح "حالات تجريبية" لتلك المبادرة.

ونحن من جانبنا، قمنا مؤخرا باستعراض سياستنا للتعاون الإنمائي في البرلمان النرويجي، ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأنه كان هناك تأييد قوي لإيلاء أولوية متزايدة للخدمات الاجتماعية الأساسية بل ولبلوغ هدف المبادرة ٢٠/٢٠ وتجاوزه. وتجري الآن متابعة هذه المسألة في الميزانية الحكومية المقترحة لعام ١٩٩٧، والتي تتضمن زيادات كبيرة في الاعتمادات المخصصة لأغراض الصحة والتعليم.

واتفق المشاركون في اجتماع أوسلو على وجوب عقد اجتماع متابعة في غضون عامين لتبادل المعلومات والخبرات، واستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة ٢٠/٢٠. وقد أخذت النرويج على عاتقها مسؤولية كفالة عقد اجتماع متابعة من هذا القبيل. ويحدونا أمل مخلص في أن يتزايد الاهتمام بهذه المبادرة زيادة كبيرة في غضون تلك الفترة، وأن يتسنى لنا استعراض الخبرات الملموسة التي يجري اكتسابها في عدد من البلدان.

السيد سكاربيتا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بشأن البند ٤٥ من جدول الأعمال "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية". وتعلق كولومبيا مشاركتها في تأييد البيان الذي أدلت به كوستاريكا صباح اليوم بصفتها رئيسا لمجموعة الـ ٧٧ والصين، وتود أن تعرب عن امتنانها للأمين العام على التقرير المقدم عن البند المعروض علينا اليوم.

لقد كانت القمة العالمية للتنمية الاجتماعية حدثا تاريخيا جمع رؤساء الدول أو الحكومات في العالم للاعتراف بأهمية التنمية الاجتماعية ورفاه البشر ولإيلاء أعلى مقام من الأولوية لهذين الهدفين في ضوء الحاجة الملحة إلى حل المشاكل الاجتماعية الخطيرة خصوصا الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي.

وخلال انعقاد تلك القمة، سلم رؤساء الدول أو الحكومات بأن المسؤولية الأساسية عن تحقيق الأهداف المحددة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن تقع على عاتق حكومات البلدان ذاتها. وقد كررت الدورة السابقة للجمعية العامة تأكيد دعوتها إلى الحكومات لكي تحدد الغايات والأهداف في إطار زمني محدود لقضيتي تخفيف

حدة الفقر في العالم وزيادة فرص العمل باعتبارهما من القضايا ذات الأولوية العليا.

وتطابق المبادئ التوجيهية التي استرشدت بها حكومة كولومبيا في صوغ خطتها الإنمائية المعروفة على الصعيد الوطني باسم "الوثيقة الاجتماعية" تمام المطابقة المبادئ التوجيهية لقمة كوبنهاغن. فخطة التنمية الحكومية تولي الأولوية لاستئصال شأفة الفقر، وخلق فرص العمالة المنتجة، والتكامل الاجتماعي، وتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع.

وبدأت حكومة كولومبيا العمل في وضع شبكة للتضامن الاجتماعي، وهي عنصر أساسي من عناصر استراتيجيتها. وهدفها هو تحسين الأحوال المعيشية لأفقر القطاعات وأكثرها تعرضا للخطر، ولتسهيل مشاركة هذه القطاعات في البرامج الاجتماعية الرئيسية من خلال جهود مشتركة تقوم بها الدولة، والمؤسسات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وما فتئت شبكة التضامن الاجتماعي تنفذ ١٣ برنامجا خاصا استهدفت أضعف القطاعات من السكان المتضررين من الفقر.

وتشمل هذه البرامج خطة طوارئ للعمالة في الحضر اشتركت الحكومة من خلالها في تمويل ٥٧٢ مشروعا عادت بالفائدة على ٤٠٠ ٤٢ شخص. واستفاد من برنامج المساعدة لدعم وتدريب الفقراء والعاطلين ٠٠٠ ٢١ شاب من ذوي الدخل المنخفض. ومولت خطة الطوارئ للعمالة الريفية ٦٣٥ مشروعا، ولدت دخلا لـ ٠٠٠ ٢٧ أسرة. وأتاح برنامج رعاية الأطفال والأمهات ضمانا اجتماعيا مدعوما لـ ٠٠٠ ٨٢ أم و ٠٠٠ ٦٤ طفل تقل أعمارهم عن السنة. واستفاد ما يقرب من ٠٠٠ ٩٠٠ طفل من برنامج المساعدة الغذائية. وساعد برنامج إعالة ربات الأسر اللواتي لهن أطفال في المدارس الابتدائية ١٢٨ ٧٨ أم. وعاون برنامج مساعدة المسنين الذي يركز على هذه الفئة الضعيفة جدا - فئة المسنين المحرومين - ٠٠٠ ٦٧ شخص. وقدم برنامج الإسكان الريفي إعانات لـ ٣٤٣ ١٤٧ أسرة. وبفضل البرنامج الخاص بالمواهب الرياضية والفنية تمكن ١٥٠ ٢ شابا من الحصول على دعم اقتصادي.

وشجعت الحكومة بطريقة مماثلة وضع "ميثاق للطفولة" في إطار السياسات الاجتماعية لصالح الطفل، اضطلعت من خلاله بالاشتراك مع المجتمع المدني بأنشطة مشتركة في ميادين الصحة، والتغذية، والتعليم، وحماية الطفولة، والعدالة وكل ذلك في إطار خطة مترابطة العناصر ودائمة.

وبهذه الطريقة تكون الحكومة قد حققت أحد أهداف الإعلان بتحديدها الغايات والأهداف في إطار زمني محدد بغية تخفيف حدة الفقر وزيادة فرص العمل. ووضعت الحكومة خططا محددة وملموسة تستهدف تحديث الهياكل الإنتاجية في البلد بغية إضفاء الشرعية على خطة اقتصادية جديدة توضع من خلال مقترحات أصيلة للتنمية الاجتماعية تقوم على أساس مفهوم التضامن الاجتماعي وسلامة الإدارة.

وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت كولومبيا بنشاط في الاجتماعات التي عقدها فريق ريو. وهي تعلن في هذا الصدد مشاركتها في تأييد البيان الذي ألقته بوليفيا باسم هذا الفريق. وخلال آخر قمة عقدها فريق ريو في كوتشابمبا يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر، كررت الحكومات تأكيد التزامها بمكافحة الفقر، وسوء التغذية، والتهميش، وعدم الحصول على الخدمات الصحية، والأمية، من خلال سياسات تستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل.

بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها الحكومات في السياق الوطني، من الضروري تكرار التنويه، كما فعل الأمين العام في تقريره، بأهمية المساندة والتعاون الدوليين بين الأمم، بما فيها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وفيما بين البلدان النامية فرادى. وينبغي أن يكون هذا التعاون قائما على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة وروح التضامن. إن المساعدة التقنية للبرامج الوطنية مطلوبة وكذلك الدعم من الأجهزة المالية الدولية.

إن الجمعية العامة، بقرارها ١٦١/٥٠، أكدت من جديد أهمية الاتفاق على التزام متبادل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي يعنيها الأمر، مؤداه أن تخصص، في المتوسط، ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية. إن تلك المبادرة إذا ما نفذت تنفيذا فعالا، يكون من شأنها أن تنفع أشد القطاعات الاجتماعية فقرا وضعفا.

ومن الضروري كذلك أن ينفذ تنفيذا فعليا أحد الالتزامات التي ينطوي عليها إعلان كوبنهاغن: وهو

تعهد الحكومات المانحة بالسعي إلى أن تبلغ، في أقرب وقت ممكن، الهدف المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. إن هذين الالتزامين الهامين كرر الإعراب عنهما الرئيس أرنستو سامبير بيزانو، بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز، في رسالته إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك، بصفة الأخير رئيسا لمجموعة الدول السبع المصنعة، عشية اجتماع تلك المجموعة في مدينة ليون.

إن الأمم المتحدة ينبغي أن تلعب دورا أساسيا في متابعة تنفيذ نتائج القمة. وما أصدرته لجنة التنمية الاجتماعية في الآونة الأخيرة من مقررات هامة بعقد اجتماعات سنوية وبتوسيع عضويتها، سوف يجعل عملها أكثر فعالية. وتأمل كولومبيا كذلك أن تؤدي "السنة الدولية لاستئصال الفقر" و "عقد الأمم المتحدة الأول لاستئصال الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)"، إلى تقدم هام. وهذه سوف تكون نتائج محمودة لقمة كوبنهاغن، حيث شغل الممثل الدائم الحالي لشيلي في الأمم المتحدة بكفاءة عالية مقعد نائب الرئيس وتولى كذلك رئاسة اللجنة الرئيسية.

وكولومبيا سوف تستمر في تنفيذ تدابير داخلية حازمة لمكافحة الفقر والبطالة، وللدفع قدما بعجلة التكامل الاجتماعي، لأنها مقتنعة بأنها ينبغي أن تركز على جعل الكائن البشري محور التنمية. وكما ذكر الرئيس ارنستو سامبير، أمام هذه الهيئة، فإن الغاية النهائية ينبغي أن تكون خلق مواطن جديد أكثر انتاجية في الحقل الاقتصادي، يشارك بنصيب أكبر في الحقل السياسي، ويسدي مزيدا من التضامن في الحقل الاجتماعي.

السيدة فلوريز بريدا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): هل لي في البداية أن أؤيد البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؟

إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تعزى إليه مأثرة أنه عزز اعترافنا بالكائن البشري بوصفه سبب ونتيجة أية استراتيجية أو سياسة وطنية أو عالمية من أجل التنمية. بيد أنه لا تزال هناك عقبات لا حصر لها تحول دون تحقيق هذا الهدف، والكثير منها عقبات هيكلية.

إن عام ١٩٩٦ كان منعطفا هاما في متابعة القمة، أولا بسبب التركيز على الطبيعة المتعددة الأبعاد والمتعددة القطاعات للتعاون الدولي من أجل استئصال الفقر. وفي العام الماضي كان ٢٥ في المائة من سكان العالم يعيشون على مستوى أدنى من مستوى الفقر المدقع الذي لا يحتمل، ومعظمهم في البلدان النامية، وخصوصا أفريقيا. كما أن الاختلال في توزيع الثروة تزايد بسرعة على الأصعدة العالمي والوطني والإقليمي.

إن وفدي يشعر بقلق شديد من جراء الوضع الذي يصفه الأمين العام في تقريره في الوثيقة A/51/348. فهذا التقرير يبين أنه لئن كان بعض التقدم قد حدث، فإنه ليس كافيا بالقياس إلى اتساع رقعة المشكلات، التي تفاقم بعضها بدلا من أن تخف وطأتها. إن الوضع الصعب الذي يواجه التعبئة الدولية لموارد التنمية جدير بانتباه خاص. والمساعدة الإنمائية الرسمية التي تسديها معظم البلدان المانحة تناقصت، والظاهر أنها سوف تستمر في التناقص خلال السنوات العدة القادمة، حيث أن المساعدة الأجنبية كانت أحد بنود الميزانيات الأكثر تأثرا ببرامج تخفيض العجز التي أخذت بها البلدان المانحة.

وعبء الدين الأجنبي لا يزال يطحن عددا كبيرا من البلدان النامية، ثم إن التدابير المقترحة لتخفيف المعاناة كثيرا ما تكون مقرونة بفرض إصلاحات وبرامج تكيف هيكلية، أسهم وقعها السلبي على الناس في البلدان المدينة في ظهور أوضاع اجتماعية تنذر بالانفجار في تلك البلدان. إن عولمة الاقتصاد وآثار السياسات التحررية الجديدة آخذة في تقويض متزايد لما يبذل من جهد لتحقيق الأهداف النبيلة - أهداف العدالة الاجتماعية - التي تنطوي عليها التزامات كوبنهاغن.

إن البلدان الأفريقية وما يسمى أقل البلدان نموا، تحتاج إلى عناية خاصة. إن التطورات الحديثة كانت سلبية للغاية بالنسبة لهذه المجموعة من الأمم. ولا تزال الإرادة السياسية عاملا أساسيا لحل الاحتمالات المظلمة التي تلوح في الأفق. إن الموارد موجودة فعلا، غير أنها تبذر في تسابق على التسلح لا يمكن تصوره في أعقاب ما يسمى نهاية الحرب الباردة.

إن وفدي يود أن يعرب عن مساندته التي انعقد عليها كل عزمه لمقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تشكيل لجنة التنمية الاجتماعية وطرائق عملها، وهو مقتنع بأن هذه الهيئة هي اليوم في موقف أفضل

لتنفيذ الولاية التي أسندتها هذه الجمعية العامة إليها بموجب القرار ١٦١/٥٠.

وأود أيضا الإعراب عن التقدير للنتائج التي تم التوصل إليها بتنسيق العمل على مستوى المنظومة بشأن متابعة مؤتمر قمة كوبنهاغن. وقد تجلى ذلك في تنظيم المناقشات والأنشطة الإضافية خلال السنة الدولية لاستئصال الفقر. ونرجو أن تجري تحسينات أخرى خلال عقد الأمم المتحدة لاستئصال الفقر، الذي يبدأ من العام المقبل.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية صممت كوبا ونفذت سياسات واستراتيجيات ترمي إلى تحقيق التنمية على أساس توزيع للموارد المتاحة أكثر عدلا وإنصافا، وكانت النتائج هامة. وبذا تكون كوبا قد نجحت في تلبية الاحتياجات الصحية والتعليمية واحتياجات الضمان الاجتماعي، وغيرها كثير، وفق عدد من المؤشرات، بل إنها تجاوزتها رغم الحالة الاقتصادية المتوترة بشكل خاص، والتي تتفاقم نتيجة لتشديد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وقد عززت هذه النتائج صحة القول بأنه يمكن في إطار من العدالة الاجتماعية تحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية الأساسية في ظل ندرة النمو الاقتصادي بل وهبوطه. غير أن مشاريع التنمية الاجتماعية العديدة توقفت، وأصبح واضحا أن من المستحيل أن نحقق نجاحا مطردا تجاه التنمية الاجتماعية دون أن تكون هناك بيئة دولية تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة.

وحكومتي، كالعهد بها، مستعدة لتقاسم خبراتها في هذا الميدان والمشاركة بفعالية في أي جهد يبذله المجتمع الدولي لتشجيع الامتثال للالتزامات المتعهد بها خلال قمة كوبنهاغن.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أرحب بالنظر في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في هذه الجلسة العامة. فذلك يعكس مستوى الأهمية المعلقة على الالتزامات المتعهد بها في كوبنهاغن. كما أود الإعراب عن تقديرنا للمثلة الدائمة لكوستاريكا للبيان الذي أدلت به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وحينما قرر المجتمع الدولي عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية فقد كان ذلك لغرض التشجيع على تعزيز رفع مستويات المعيشة وعلى توفير العمالة الكاملة وظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتنمية. وكان ذلك لإيجاد الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتعلق بها. وإذا كانت القمة قد نجحت بالفعل في الجمع بين رؤساء الدول والحكومات لتقديم أعلى مستوى من الدعم لهذا المشروع، وإذا كانت قد حركت التنمية الاجتماعية بالفعل إلى قلب الاهتمام الدولي، فما زالت هنالك مشاكل خطيرة باقية. ولم تجن البلدان النامية فوائد من العولمة، بل الواقع أن الكثير من اقتصاداتها تعاني من الانتكاسات. ويظل الفقر المدقع في العالم أحد أكثر التهديدات الأخطر للسلام والاستقرار. إلى جانب كونه حاجزا أمام التقدم الاجتماعي.

ولقد ألزمنا أنفسنا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، بالقضاء على الفقر. وألزمنا أنفسنا بإيجاد البيئة المكينة للتنمية الاجتماعية. وألزمنا أنفسنا ببرنامج عمل يزيل العقبات ويحرر إرادة الفرد لتحسين مستوى معيشته، ورفاه أبنائه. وجاءت المقترحات المنبثقة عن مؤتمر كوبنهاغن بسيطة، فهي: الحد من الفقر وزيادة فرص العمل وتحسين التكامل الاجتماعي. غير أن بلدانا كثيرة جدا ظلت مهمشة ولا توجد أمامها بادرة مساعدة في المستقبل القريب، ولا تزال أعداد كبيرة من البشر يقضون أعمارهم دون أمل.

وتسلم اندونيسيا بأن المسؤولية الأولى عن التنمية الاجتماعية تقع على المستوى الوطني. وتبذل البلدان النامية كل ما تستطيع بكل ما لديها من إمكانيات. ولكننا لا نستطيع أن نقبل أن تكون البلدان النامية هي التي يجب أن تتخذ التدابير الهامة - ناهيك عن بلوغ أهداف مؤتمر القمة - وهي مكتوفة الأيدي. وما لم تؤد الحالة الاقتصادية إلى التنمية والتعاون الدولي من أجل التنمية المعززة فإن البلدان النامية لن تكون في وضع تحقق فيه بالفعل أي تقدم ملموس ودائم.

وينبغي الاتفاق على الاحتياجات الإنمائية الدولية على أساس روح المشاركة والتعاون. ولن أتردد في القول إن أي جهود تبذل في الأمم المتحدة ينبغي أن توجه نحو دعم هذه المشاركة بقصد أن تصبح الأمم المتحدة أكثر استجابة لأنشطة تخفيف حدة الفقر. وأحذر أيضا من مغبة أي انحراف عن هذا الطريق.

وثمة حاجة ملحة وضرورة مطلقة في الوقت نفسه لأن يتخذ المجتمع الدولي الإجراءات اللازمة لحل مشكلة أعباء الديون على البلدان النامية. والاقتراح الأخير الصادر عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن معالجة مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، خطوة تستحق الترحيب، ولو أنها تحتاج إلى تعديل بغية إزالة الجوانب التقييدية. ولا يجدر أن يصبح فقر أي بلد وإملاقه فرصة لأن تفرض عليه قيم غريبة أو تصدر عليه أحكام ليست لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالتنمية.

وعلاوة على ذلك، ما زال هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، هدفا ينبغي الوفاء به في أقرب وقت ممكن. وما زلنا ننتظر وضع نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف والشفافية ويقوم على قواعد سليمة، وفقا لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

وخلال هذه الدورة للجمعية العامة نجد أنفسنا بحاجة إلى التحرك قدما بخطى نشطة بناء على النتائج المتفق عليها التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره ١/١٩٩٦ المتخذ في الجزء التنسيقي من دورته. وتدعم تلك النتائج جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ أهدافها والتزاماتها العالمية في ميدان مكافحة الفقر والتي تعهدت بها في عدة مؤتمرات دولية، ولا سيما في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ثم ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم التوجيه اللازم لضمان أن يُضطلع بعمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، بشكل متآزر لتنفيذ النتائج والتعهدات المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة.

ولئن كانت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لم يمض عليها سوى أربع سنوات فمن المهم أن يراقب عن كثب ما أحرز من تقدم وما صودف من عقبات في مجال تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة؛ فضلا عن جهود التنسيق المنصوص عليها في القرار د-١/١٩٩٦. وفي هذا الصدد، يمكن للجنة التنمية الاقتصادية المعاد تنشيطها أن تؤدي في ذلك دورا كبيرا.

وقد نشطت اندونيسيا في التصدي لمشاكلها المتعلقة بالفقر والبطالة والتكامل الاجتماعي. ففي عام ١٩٧٠ كانت نسبة ٦٠ في المائة من السكان، أي ٧٠ مليون نسمة، في عداد الفقراء. وبحلول عام ١٩٩٣ وبعد الجهود المضنية التي بذلتها الحكومة لتحسين الحالة الاقتصادية، هبط عدد الفقراء إلى ٢٥,٩ مليون نسمة أو مجرد ١٣,٧ في المائة. وخلال الفترة نفسها زاد عدد السكان في اندونيسيا بمقدار ٧٣ مليون نسمة. وهدفنا الآن هو تخفيض عدد الفقراء، وخصوصا المعدمين، بما مقداره ١٢ مليونا.

وإحدى الوسائل التي يجري استخدامها وسيلة نطلق عليها برنامج المساعدة المالية بموجب التعليمات الرئاسية. وهذا البرنامج الرئاسي يحول مبالغ صغيرة من رأس المال بشكل نواة إلى القرى الأقل نموا، مما يؤفر للمجتمعات المحلية مدخلات لتطوير البرامج وتنفيذها. وهكذا يصبح الناس أنفسهم قادرين على الإسهام في التنمية، لأنهم هم الذين سيجنون الفوائد.

وفي الختام، أود أن أؤكد على الأهمية الرئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي لكي يستجيب على نحو فعّال ومتماسك للتوقعات التي أثيرت في كوبنهاغن. فرغم أن كل دولة يجب عليها أن تضطلع بمسؤولية تحسين حالتها الاجتماعية والاقتصادية، فإن المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية. إن تجاهل محنة الأفقر بيننا والتراخي في متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يعنيان بكل تأكيد عرقلة تقدم وازدهار البشرية جمعاء في المستقبل.

السيد جاياناما (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد تايلند أن يعلن تأييده للبيان الهام الذي أدلت به في وقت سابق ممثلة كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتود تايلند كذلك أن تعرب عن تأييدها للإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع السنوي العشرين لوزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونود كذلك أن نشيد بالأمين العام على تقريره عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ونود أن نسترعي الانتباه بصورة خاصة إلى دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، كما ورد في التقرير. ويمكن لهذه اللجنة أن تضطلع بدور هام في تعزيز التعاون الإقليمي وفي تحقيق نتائج مؤتمر القمة من خلال جملة وسائل مثل المؤتمر الوزاري الإقليمي المقترح

بشأن التنمية الاجتماعية في ١٩٩٧ لاستعراض التقدم في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

وقد تم الإقرار في العام الماضي في كوبنهاغن

"بأن مسؤولية بلوغ الغايات المبينة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن تقع بالدرجة الأولى على الحكومات الوطنية". (A/51/348، الفقرة ١١)

وتم التأكيد على هذا الشعور أيضا باعتماد القرار ١٦١/٥٠، في ١٩٩٥، حيث أعلنت الجمعية العامة الأهمية الحاسمة للعمل الوطني من أجل التنمية الاجتماعية. وتتفق تايلند تمام الاتفاق مع وجهة النظر هذه وبذلت جهودا متضافرة لتحقيق هذه الأهداف داخل بلدنا في أجل التصدي لأمراض اجتماعية مثل الفقر، وإساءة استخدام المخدرات، والمرض والجوع - والتي ما زالت تنزل المعاناة بحياة الناس - بالرغم من نجاحنا الكبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

وفي مجال تنفيذ ورصد إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة، قامت حكومة تايلند باختيار مكتب مجلس التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية كمركز تنسيق وطني. والخطة الخمسية الثامنة للتنمية الوطنية والاقتصادية والاجتماعية لتايلند، والتي بدأت في ١ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، تتسق وأهداف القمة وتدمج أيضا توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وخطة التنمية هذه خطة تجعل الإنسان محورها حيث ينظر فيها إلى التنمية الاقتصادية بوصفها وسيلة وليست غاية في التنمية الوطنية. وإن هدفها الأوحد هو التنمية التي تجعل الإنسان محورها، واعتمدت مؤشر التنمية البشرية كوسيلة لتحديد أهداف التنمية.

وتستهدف الخطة تمكين الشعب التايلندي من حل المشاكل بمفرده وذلك بإعطائه إمكانية تحديث قدراته وحكمته وقيمه الأخلاقية. وإنها المرة الأولى أيضا في التاريخ التايلندي التي يُدعى فيها الشعب من جميع المهن إلى الاشتراك في تطوير عملية التخطيط.

ومن أجل تحقيق الأهداف الرئيسية الثلاثة للقمة - وهي القضاء على الفقر وتعزيز العمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي - فإن خطتنا الإنمائية الوطنية الثامنة حددت ثلاث استراتيجيات مترابطة العناصر.

وتستهدف الاستراتيجية الأولى تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال النهوض بتوزيع منصف للدخل وتحسين نوعية الحياة للشعب التايلندي. وستساعد هذه الاستراتيجية في القضاء على الفقر وتعزيز العمالة

المنتجة. ومن أجل تحقيق هذه الاستراتيجية الأولى، قامت الحكومة بتنفيذ سياسة اقتصادية عامة تستهدف تحقيق الاستقرار وتوليد العمالة. فنزع الطابع المركزي عن التنمية الريفية والازدهار الريفي في المنطقة أدى إلى تسريع وتيرتهما من خلال إنشاء خدمات اجتماعية أساسية لحفز التنمية الريفية المستدامة، وتوسيع كمية ونوعية الخدمات الأساسية لتلبية الطلبات المحلية للبلد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار استثمار القطاع العام في الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية أسهم في زيادة الدخل وتحسين مركز ونوعية حياة الشعب التايلندي. ومن الأهمية بمكان أيضا الإشارة إلى أن الحكومة تشجع اتخاذ التدابير اللازمة لدمج التنمية الاقتصادية السليمة بيئيا.

وتستهدف الاستراتيجية الثانية تعزيز التكامل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية عن طريق تشجيع المشاركة الشعبية وترقية إمكانات الناس من جميع الأعمار ومن كلا الجنسين. والتدابير المتخذة بموجب هذه الاستراتيجية تتضمن: تكييف عمليات التعليم والتدريب بغية تمكين الناس من التفكير عن طريق المفاهيم والعمل بطريقة عملية؛ وترقية طاقات وقدرات المحرومين لكي يحصلوا على دخل أكبر ويعتمدوا على أنفسهم، من أجل تضييق الفوارق في الدخل؛ وتشجيع التنمية الروحية، والتأكيد على الأعمال الخيرة والانضباط والأخلاق، وتطوير وتحسين نظام التأمين الاجتماعي القائم بحيث يشمل شتى الجماعات المستهدفة.

وتسعى هذه الاستراتيجية أيضا إلى تقوية العائلة ومؤسسات المجتمع بغية تعزيز دورها ومشاركتها في تنمية الاقتصاد والمجتمع والثقافة والبيئة والسياسة والإدارة. وتسعى إلى تعزيز دور المرأة لتكون قوة دافعة في التنمية الوطنية والمشاركة النشطة في عملية صنع القرار من أجل تنمية متكاملة ومتوازنة. وتسعى أيضا إلى تهيئة بيئة داعمة ومؤاتية لتنمية الشباب والأحداث.

وتستهدف الاستراتيجية الثالثة تطوير ادارتنا الوطنية في مجال تنفيذ خطتنا الوطنية. وتوفر هذه الاستراتيجية تدابير أوضح تستهدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الوطنية وبناء القدرة لدى وسائط الإعلام الجماهيري للدفاع عن التنمية، مما يهيئ تفاهما مشتركا بين الأطراف المعنية في نظام التخطيط من القمة إلى أسفل ومن القاعدة إلى أعلى، وتحديد مناهج أوضح، في إطار برامج مشتركة، لإصلاح الخدمات الحكومية.

وتعتقد تايلند أنها، بتحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية الثامنة، ستتمكن أيضا من تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وبالرغم من أن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ يسلم بأن تايلند هي من بين البلدان التي تتمتع بمعدل عال من التنمية البشرية، وبالرغم من الدخل المتواضع للفرد الواحد فيها، فإننا نعترف بأننا لا يسعنا أن نتراخى، بل يجب أن نحث السير دوما إلى الأمام. وتلتزم تايلند التزاما راسخا بالوفاء بالأهداف النبيلة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ جميع التدابير الضرورية لتطوير إمكانات شعبنا حتى تصل إلى أقصاها وذلك بغية ضمان مشاركته التامة في بناء مجتمع للجميع.

ولربما كان من بين أهم التدابير المتخذة، التزامنا بخفض نسبة الفقراء في المجموع العام للسكان إلى أقل من ١٠ في المائة مع مجيء الألفية التالية.

السيد كسار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعرب مالطة عن تأييدها للبيان الذي ألقاه مسبقا وفد أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ويرحب وفد مالطة بتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الوارد في الوثيقة A/51/348 المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ويسلم إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، الذي أقرته الجمعية العامة بقرارها ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بأن الواجب الأساسي لتحقيق الأهداف المحددة يقع على عاتق حكومات البلدان. ويعلن الإعلان وبرنامج العمل أيضا الأهمية الحيوية للتعاون، والدعم والإسهامات المقدمة للتنمية الاجتماعية من المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وجميع المنظمات الإقليمية، والسلطات المحلية، وجميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني - بما في ذلك القطاع الخاص.

وفي نفس القرار، أناطت الجمعية العامة بلجنة التنمية الاجتماعية، التي تتشرف مالطة بعضويتها، المسؤولية الأساسية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج

مؤتمر القمة؛ وأناطت بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا توفير التوجيه العام والتنسيق.

ويثني وفدي على الإجراءات التي اتخذتها حتى الآن لجنة التنمية الاجتماعية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجان الفنية الأخرى، والأمانة العامة للأمم المتحدة، والصناديق، والبرامج، والوكالات المتخصصة.

ويقوم برنامج عمل حكومتي لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على عدة معايير مبدئية.

العدالة الاجتماعية تُضمن بإعطاء اهتمام خاص لأعضاء المجتمع الأضعف والأكثر تأثرا.

ويستمر تقديم كل من الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وتحسينهما. ويؤمن الأول وسائل العيش المادي؛ بينما يتصل الثاني أساسا بالجوانب غير المادية للدعم المقدم من المجتمع المحلي إلى جميع الأفراد، ولا سيما الذين يعانون من أشكال الحرمان النفسي أو الثقافي أو المادي.

وينبغي أن تركز الخدمات الاجتماعية بدرجة أكبر على الفرد والأسرة. وبينما تتجه النية بصفة عامة إلى تنظيم وتوجيه خدمات المساعدة الاجتماعية بقدر الإمكان من خلال الأسرة، فإن من المسلم به أن هذا يخضع لاحتياجات الفرد ولاعتبارات شخصية ووفقا لما يختاره كل فرد من أفراد الأسرة.

والأفراد يجب ألا يصبحوا سلبيين متلقين للمساعدة، ولكن يجب تشجيعهم على المشاركة بنشاط في مساعدة أنفسهم، ومساعدة الآخرين بعد ذلك، على ضمان رفاهيتهم. ويجب أن يكون كل شخص قادرا على الاستفادة من روح التضامن والإسهام فيها، وبهذا نؤكد على الاهتمام المتبادل بين جميع أعضاء المجتمع. وليس من الضروري تقديم الخدمات مباشرة من جانب الدولة، بل من الأفضل دوما أن تقدم من خلال وكالات أخرى. وبالتالي، يجب أن تستكمل الحكومة والوكالات غير الحكومية إحداهما الأخرى.

وتستند هذه المعايير المبدئية التي تسترشد بها حكومتي على الرؤية التي تضع الإنسان والأسرة في مركز التنمية الاجتماعية. وحكومة مالطة، باتباعها هذه المعايير المبدئية طوال السنوات الماضية، سنت تدابير تشريعية لتدعيم الضمان الاجتماعي، والعمالة دون تمييز، والمركز المتكافئ للمرأة، وتوفير فرص عمل متساوية وعلى نطاق شامل وحق التعليم المجاني على جميع مستوياته، بالإضافة إلى مجموعة كاملة من الخدمات الصحية وخدمات الإسكان. وفي حالة العمالة صيغت أحكام خاصة تراعي أحوال المعوقين والأسر التي يعيلها أب بمفرده أو أم بمفردها والمجموعات المحرومة والمهمشة، بما فيها مدمني المخدرات المعاد تأهيلهم والسجناء السابقين.

وأتيحت الموارد حتى يمكن تقديم الخدمات الاجتماعية على نحو فعال. وقد أنشئ معهد للعمل الاجتماعي في إطار جامعة مالطة لتوفير التدريب للعاملين الاجتماعيين في مجالات الوقاية وإعادة التأهيل، والتكامل الاجتماعي المتصلة بالأسرة، والشباب، والمسنين، والمعوقين، ومدمني المخدرات، والكحوليات، وضحايا العنف البيتي.

وأنشأت مالطة أيضا لجانا وطنية بولايات متخصصة. وتضم هذه لجانا معنية بالشباب، والمسنين، والمعوقين، وتقدم المرأة ومكافحة الاستخدام غير المشروع للمخدرات. والمجتمع المدني ممثل بقوة في هذه اللجان ويعتبر عنصرا أساسيا فيها.

ومالطة محظوظة بأن يكون لديها شعور قوي من الالتزام متأصل في شعبها وفي وجود جهاز نشيط من المتطوعين يعمل تحت توجيه عدة منظمات غير حكومية. ويكتسي دور الكنيسة الكاثوليكية في هذا المجال أهمية خاصة في تنمية الوعي وتوفير مجموعة واسعة من الخدمات للمجتمع المحلي. وتواصل هذه المنظمات غير الحكومية اليوم - والكثير منها يعتبر رائدا في مجال العمل الاجتماعي في مالطة - القيام بدور مرموق بالتعاون مع الحكومة في توفير الدعم النفسي والاجتماعي والمادي لمن هم في مسيس الحاجة إليه.

وتؤكد المعايير المبدئية والاستراتيجية المعتمدة ضرورة تعزيز العدالة الاجتماعية بطرق لا تقتصر على المساعدة المالية. إنها توفر بصفة دائمة نهجا أكثر تعاطفا فيما بين المواطنين، لأنهم يتشاطرون المشاكل والمنافع. ويعتمد الصالح العام للمجتمعات ورفاهها على الصعيدين المحلي والوطني على الوعي على الصعيد الشخصي والاجتماعي بقدر ما يعتمد على الالتزام والمشاركة.

وإن التزامنا بضمان العدالة الاجتماعية وتعزيزنا وحمايتنا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحكم القانون، تشكل الركائز التي يستند عليها الجسر الذي يقودنا إلى القرن الحادي والعشرين.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى بيان ممثلة كوستاريكا الذي ألقته باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين.

ويثني الوفد الفلبيني أيضا على الأمين العام على تقريره عن البند قيد المناقشة.

في وقت مبكر من ربيع عام ١٩٩٥ كنا شهود أكبر حدث تاريخي. لقد تجمع ١١٨ رئيس دولة وحكومة في كوبنهاغن لمعالجة مشاكل الفقر، والبطالة، والتفكك الاجتماعي.

لقد انتهت الحرب الباردة وكان هناك بشير بتعاون دولي أوثق وأكبر لتحقيق مستويات معيشة أعلى وظروف اجتماعية محسَّنة، وتلك عملية كان مأمولا أن تؤدي إلى تعزيز طاقات الفرد. فالفقر المدقع، ولا سيما بين البلدان المثقلة بالديون والبطالة المتزايدة الواسعة الانتشار، والأزمة البيئية التي تزداد عمقا، والفجوة الاقتصادية والتكنولوجية المتعاظمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، ركزت كلها الاهتمام على محنة الإنسان الفرد. وأصبح واضحا بدرجة متزايدة أن الناس واحتياجاتهم كانوا سبب التنمية والمستفيدين منها.

ولهذا الغرض، سعى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلى الحصول على التزامات دولية والتزامات محددة من جانب البلدان فرادى، ووضع أهدافا ومقاصد ذات أطر زمنية محددة لخفض الفقر بصفة عامة، واستئصال الفقر المدقع، وتوسيع العمالة المنتجة، وتحسين الاندماج الاجتماعي. وحظيت الشواغل الخاصة للمجموعات المحرومة والمهمشة باهتمام تجاوز الاعتبارات السياسية.

ولقد تم التسليم بدور المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية في بناء الدولة وفي تمكين الناس، وكانت مشاركتها في أعمال متابعة مؤتمر القمة موضع تشجيع. وإنه لمصدر اعتزاز وارتياح لحكومتي أن الفلبين تشرفت، خلال هذا الحدث التاريخي وعملية الإعداد له، برئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين. وكانت الفلبين منخرطة عن كثب أيضا في مرحلة تنفيذ إعلان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وبرنامج عمله، بوصفها نائبة لرئيس لجنة التنمية الاجتماعية، وبوصفها رئيسة للفريق العامل الذي كرس عمله لوضع إطار لعملية المتابعة. والفلبين منخرطة أيضا في عمل اللجنة نفسها، وفي رصد جهود التنفيذ واستعراضها وتقييمها.

وبُعيد انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن، بدأت الفلبين باتخاذ تدابير مختلفة لتنفيذ التزاماتها تنفيذا كاملا. والأبرز بين تلك التدابير أن حكومة الفلبين أنشأت اللجنة المتعددة القطاعات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بغية تنسيق جهودها في هذا المجال تنسيقا كاملا. وهي تتألف من ممثلين عن الحكومة، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات شعبية وجماعات معنية أخرى.

فقد جرى توسع ولاية هذه اللجنة هذا العام لتشمل الجولة الأخيرة للمؤتمرات الدولية الأخرى المعنية بالتنمية البشرية التي انعقدت في القاهرة، وبيجين، واسطنبول. ولهذا أعيدت تسميتها لتصبح اللجنة المتعددة القطاعات المعنية بالتزامات التنمية البشرية على الصعيد الدولي. وستعمل هذه اللجنة كهيئة تنسيق للتوفيق بين جميع أنشطة المتابعة المنبثقة عن المؤتمرات الدولية المعنية بالتنمية البشرية.

وتتركز الجهود التي تبذلها الفلبين من أجل تحسين أهداف وتطلعات التنمية البشرية لشعبها على التخفيف من حدة الفقر، وتوفير المزيد من فرص العمل والتكامل الاجتماعي. وتتصدى خطتنا للإصلاح الاجتماعي لهذه الشواغل من خلال جدول أعمالها الذي يتألف من ثلاث نقاط وهي: الوصول إلى خدمات أساسية جيدة؛ والوصول إلى الموارد الإنتاجية وإصلاح الأصول؛ وبناء المؤسسات والمشاركة في الحكم. وتعمل خطة الإصلاح الاجتماعي وفق استراتيجية تركز على توفير الخدمات لقطاعات المجتمع الضعيفة، من قبيل صغار المزارعين، والصيادين، والسكان الأصليين، والعمال في القطاع غير الرسمي، والفقراء في المدن، والنساء المحرومات، والشباب، والمسنين، والمعوقين وضحايا الكوارث.

وفي جوهر استراتيجية خطة الإصلاح الاجتماعي، يكمن نهج تلبية الاحتياجات الأساسية في حدها الأدنى، وهو النهج الذي يرمي إلى تلبية احتياجات البقاء والأمن لأفراد الأسر المحتاجة. وإلى جانب هذا النهج، اعتمدت خطة الإصلاح الاجتماعي التزامات للإصلاح الأساسي وهي

تلبي الاحتياجات الخاصة لكل قطاع من أجل الوصول بقدر أكبر إلى الأصول الإنتاجية، على سبيل المثال وصول المزارعين إلى مرافق ما بعد الحصاد.

وفيما يتعلق بتوفير المزيد من فرص العمل، شرعت الحكومة الفلبينية في تنفيذ برنامج استراتيجي شامل للعمالة، يؤكد على توليد فرص العمل، وتعزيز رفاه العمال، وتنمية الموارد البشرية التي تركز على توفير المهارات للعمالة الإنتاجية. وبغية تعزيز التكامل الاجتماعي، تم توسيع مجلس الإصلاح الاجتماعي ليشمل ممثلين عن منظمات العمال الأساسية، وقطاعات الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، قام رئيس جمهورية الفلبين بتعيين ممثلين قطاعيين في كونغرس الفلبين.

وبالنسبة للمسنين، وقّع رئيس الجمهورية على قانون المواطنين المسنين، وهو القانون الذي يسعى إلى إنشاء مراكز للمواطنين المسنين في كل بلدة ومدينة، وينص على توفير امتيازات معينة للمسنين ذوي الدخل المنخفض. وعلى غرار ذلك، سُن قانون ماغناكارتا للمعوقين، الذي ينص على تأهيل المعوقين وتمكينهم من تنمية قدراتهم الذاتية والاعتماد على النفس، واندماجهم في صلب المجتمع. وفيما يتعلق بمسالة الشباب، أنشئت لجنة الشباب الوطنية لتنسيق برامج الشباب في البلد.

ونود أن نذكّر أن الفلبين ماضية في سيرها نحو تنفيذ التزاماتها المتعلقة بمبادرة ٢٠/٢٠. ويدل على هذا الأمر الزيادة المشجعة في النسبة المئوية للموارد الحكومية الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية التي تم تعبئتها من أجل البرامج الاجتماعية ذات الأولوية في السنوات القليلة الماضية. وعلى الصعيد المحلي، تلقى الوحدات الحكومية المحلية التشجيع على زيادة الإنفاق على أولويات التنمية البشرية. وهذه الجهود المحلية مطلوبة لإكمال تعبئة الموارد على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، شعرنا بالسرور إزاء سماعنا من ممثل النرويج النتائج الناجحة لتوافق الآراء الذي تم في أوسلو بشأن مبادرة ٢٠/٢٠.

ونود في هذا الوقت أن نذكر أن هناك ضرورة للتأكيد على الجهود التي تبذل على المستوى الدولي من أجل تعبئة الموارد لتنفيذ الالتزامات التي تم التوصل إليها في كوبنهاغن تنفيذا كاملا. ويحدونا أمل صادق في الإبقاء في السنوات المقبلة على قوة الدفع التي تولدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ولقد حققنا في كوبنهاغن قبولا مشتركا بالمساواة بين الناس والكرامة الإنسانية باعتبارهما الإطار الذي نبني عليه مستقبلا ينعم فيه كل إنسان بحق التمتع بالاحتياجات الإنسانية الأساسية، فضلا عن الفرص والقدرة على تطوير إمكانيات الإنسان إلى أبعد درجة ممكنة. والآن، أصبحت المهمة الكبرى المتمثلة في تحقيق ذلك في متناول اليد.

ولئن كانت بعض القرارات قد اتخذت بشأن آليات تنفيذ كوبنهاغن، مثلما جرى خلال الدورة الاستثنائية للجنة التنمية الاجتماعية، فإننا لم نر بعد أي اقتراح ملموس بشأن الموارد، أي الأموال اللازمة لتنفيذ برنامج العمل.

وفيما نقترب من نهاية الألفية، عندما سنجتمع مرة أخرى في هذه القاعة بالذات لتقييم ما أنجزناه أو قصرنا في إنجازه في غضون ذلك، سنحتاج إلى أكثر من وعود لكي نجد أنفسنا بمنأى عن العوز.

السيد نغو كوانغ جوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أعرب عن تقديري البالغ للطريقة المثالية التي يترأس بها الرئيس غزالي أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. إن هذا يدل على شعور عميق بالمسؤولية ويشكل أيضا إسهاما كبيرا، من الناحية العملية، في المنظمة في هذا الوقت الصعب.

لقد انقضى ما يزيد على عام ونصف منذ أن اجتمع زعماؤنا في كوبنهاغن لإبراز أهمية التنمية الاجتماعية لرفاه البشر. وقد التزموا سويا التزاما عالميا بالتنمية الاجتماعية ذات الرؤيا البعيدة.

ويتعين علينا في هذه الدورة أن نُقيّم التطورات الجارية والتقدم المحرز حتى الآن، وأن نتخذ الخطوات المقبلة للمضي قدما في تنفيذ التزامات كوبنهاغن أو متابعتها. ونلاحظ مع الارتياح أن مسألة التنمية الاجتماعية تولى عموما منذ ذلك الحين أولوية أكبر في جدول الأعمال على الصعيدين الدولي والوطني. ولقد بذلت جهود من أجل معالجة المسائل المنصوص عليها في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، من قبيل استئصال الفقر والعمالة الإنتاجية والتكامل الاجتماعي، باعتبارها أمورا ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد وللعالم بأسره.

ولقد شرعت البلدان، على أساس كوبنهاغن وبما يلائم ظروفها الخاصة، في تنفيذ برامج عملها الوطنية وأحرزت نتائج أولية. وأسهمت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية، كل بنصيبها، في تنفيذ الأنشطة والبرامج على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. واضطلعت لجنة التنمية الاجتماعية كذلك هذا العام بأعمال مجدية في هذا الصدد.

ويقدر وفدي كل التقدير التحليل الشامل لمسألة التنمية الاجتماعية، الذي عرضته ممثلة كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ولدى استعراضي لمتابعة مؤتمر قمة كوبنهاغن على مدى الـ ١٨ شهرا الأخيرة، سأركز في بياني على مسألتين محددتين تكتسيان، في رأي وفدي، أهمية قصوى خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تشكل غالبية سكان العالم. وهاتان المسألتان هما البيئة الدولية التمكينية وتخفيف حدة الفقر والجوع.

إن الدعم الدولي والتعاون المتعدد الأطراف في عالم اليوم المتسم بالتكافل المستمر ليسا مفيدين فحسب بل لا غنى عنهما. ويصبحان لا غنى عنهما بوجه خاص سواء بالنسبة لبلدان الشمال أو الجنوب، في ضوء التحديات العالمية العديدة لبقائنا التي ينبغي التصدي لها. إننا من أجل التنمية الاجتماعية نحتاج إلى السلام ونحتاج إلى بذل الجهود واتخاذ الاجراءات اللازمة على الصعيدين الوطني والدولي. بيد أنه لا تزال توجد صراعات تستنفد الطاقات والموارد اللازمة للتنمية ولا بد من حلها. ولا تزال هناك ضغوط وقيود خارجية لا يمكن تجنبها تعيق جهودنا المشتركة وتقيد من تعاوننا لخير البشرية في كل البلدان جماعات وفرادى. وبالإضافة إلى ذلك فإن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية ألا وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، بعيد كل البعد عن المنال. وقد شهدت السنتان المنصرمتان اتجاها نحو استمرار تخفيض المساعدة الإنمائية والبلدان النامية أكبر المتضررين من هذه الحالة.

ومما اعترف به في كوبنهاغن أن التنمية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من قضايا عديدة مترابطة، وأنها، في نفس الوقت، محصلة لتلك القضايا، ومن ثم ينبغي السعي إلى تحقيقها باعتبارها عنصرا واحدا فقط من عناصر الاستراتيجية الإنمائية الشاملة. وفضلا عن ذلك، وضعت قمة كوبنهاغن الإنسان في صميم التنمية. ومع ذلك لا يزال الجوع والفقر يشكلان مشكلة حادة في عالمنا المعاصر. ففي الوقت الحالي يعيش أكثر من خمس سكان العالم في ظروف من الفقر المدقع ويفتقرون إلى أبسط الوسائل الضرورية لبقائهم اليومي - من غذاء ومياه نقية وإصحاح. ويتعين على بلدان نامية عديدة التغلب على هذه الحالة الحرجة من الفقر والجوع قبل أن تنعم بثمار التنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد نعرب عن أملنا في أن تساعد نتائج المؤتمر العالمي للأمن الغذائي في تخفيف الجوع والفقر وخاصة للذين يواجهون صعابا أكثر من غيرهم.

وفي ضوء الحالة المشار إليها فإننا ندعو، مع وفود أخرى إلى التزام متجدد أكبر بالتعاون الدولي المتعدد الأطراف على أساس المشاركة الحقة والمنفعة المتبادلة. ويلزم تعبئة موارد أكبر لدعم بلدان الجنوب في جهودها للتغلب على الصعاب. وفي هذا السياق ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية. ولذا فإننا نحث على اعتماد خطة التنمية، المطروحة على بساط البحث الآن، في أقرب وقت ممكن. وهذا سيعود بالنفع على قضيتنا المشتركة، قضية التنمية الاجتماعية.

ومنذ كوبنهاغن ما فتئت فييت نام تبذل جهودا كبيرة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل القمة. وتمشيا مع التزامنا في كوبنهاغن وضعنا برنامج عمل وطنيا. وتم تحديد الأولويات، كما تم اعتماد وتنفيذ التدابير اللازمة لتخصيص الطاقات والموارد للاضطلاع بها. وأدرجت هذه الاستراتيجيات كجزء لا يتجزأ من سياسة التجديد الشامل التي يتبعها البلد صوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق هدف بناء فييت نام شعبا ميسور الحال وبلدا قويا ومجتمعا عادلا متحضرا. وقد حققنا نتائج هامة في مجالات عديدة ووفرنا بذلك ظروف معيشة أفضل للناس.

وسعيا إلى تحقيق التنمية الاجتماعية في فييت نام، كما في العديد من البلدان النامية الأخرى، لا تزال مشكلة تخفيف حدة الفقر والجوع مشكلة حرجة. وتحتل هذه المشكلة مرتبة عالية في جدول أعمالنا الوطني. ونحن ندرك أن النمو الاقتصادي هام لكنه ليس العامل الوحيد للقضاء على الجوع والفقر. فالفقر والجوع لهما أسباب متعددة ينبغي تناولها في السياق الأعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها خطوة أولى ضرورية.

وبالتالي فقد بدأ تنفيذ برنامج على الصعيد الوطني للقضاء على الجوع وتخفيف حدة الفقر وقد استجبنا استجابة فعالة للسنة الدولية للقضاء على الفقر وهي سنة ١٩٩٦. وأود أن أتشاطر مع الجمعية بعض تجاربنا في هذا الصدد.

إن التركيز الأساسي لبرنامج القضاء على الجوع وتخفيف الفقر هو خلق الفرص للفقراء وزيادة دخولهم وتحسين مستويات معيشتهم وليس مجرد إعانتهم اجتماعيا. وهو برنامج شامل يتراوح بين مساعدة الفقراء برؤوس الأموال لتوليد الدخول، وبين سياسات للتعليم والتدريب والرعاية الصحية وبناء الهياكل الأساسية إلى غير ذلك. ومعظم مقاطعاتنا ومدننا أقامت ونفذت برامج لتخفيف الجوع والفقر. وتمت تعبئة الموارد والأموال عن طريق مشروع مشترك بين الدولة والحكومة المحلية والشعب. وقد أنشئ مصرف الفقراء برأس مال أولي يعادل ٤٥ مليون دولار لتقديم الائتمان للأسر الفقيرة ومساعدتها في أنشطتها الانتاجية. وهذا المصرف مؤسسة لا تقوم على الربح تقدم للفقراء قروضا مباشرة بشروط ميسرة. وللمصرف فروع في جميع مقاطعات البلد الـ ٥٣ ومدنه.

كما طورنا برامج تعاون مختلفة لتخفيف الجوع والفقر بمساعدة من حكومات أخرى ومن منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومن منظمات غير حكومية. وفي أيار/مايو ١٩٩٦ قامت حكومة فييت نام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم حلقة عمل دولية بشأن هذا الموضوع. كما اشتركنا في مؤتمر الهند الصينية المعني بالجوع والفقر الذي عقد في بانكوك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦.

ونؤيد الاقتراح الرامي إلى النظر في هذا البند في دورات الجمعية العامة في كل سنة حتى سنة ٢٠٠٠، حين تعقد دورة استثنائية للقيام باستعراض وتقدير وتقييم البرامج والأنشطة المضطلع بها تنفيذا لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بصورة شاملة. وهذا سيتيح لنا الفرصة لتبادل الخبرات والعمل معا من أجل تحقيق تقدم أسرع نحو الوفاء بالتعهدات التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

السيد يلشينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد مر أكثر من عام على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المحفل الذي حدد استراتيجية التنمية الاجتماعية لعالم الغد. وبرنامج عمل كوبنهاغن مصدر ثري بالأفكار والتوصيات العملية التي يمكن أن تساعد على وضع الاستراتيجيات والبرامج الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة في ميدان التنمية الاجتماعية، مع مراعاة الظروف والتقاليد والأولويات الوطنية المراعاة اللازمة.

وفي رأينا، تعبر روح الاتفاقات المبرمة في مؤتمر القمة عن مشاعر التضامن داخل كل أمة وفيما بين الأمم، وعن عزمها على كبح جماح المشاكل الاجتماعية الحادة التي تواجه بلدانا كثيرة. وهذه المشاكل، التي كانت تعتبر من المسؤوليات الخالصة لحكومة البلد، أصبحت تكتسي الآن بعدا عالميا وتتطلب بالتالي اهتماما عالميا.

ولئن كانت المؤتمرات العالمية التي عقدت في وقت سابق من هذا العقد قد استرعت اهتمام المجتمع العالمي. بمختلف السبل إلى مشاكل التنمية الاجتماعية، فإننا نوافق مع المتكلمين السابقين في الخلوص إلى أن مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن استوعب جميع اتجاهات التنمية الاجتماعية في العالم وتناول جميع المجتمعات، مع التركيز على التكافل والطابع العالمي لعالمنا.

إن جميع البلدان، بغض النظر عن موقعها الجغرافي، تشعر بالحاجة إلى التنمية الاجتماعية والتكامل. وهذا ينطبق أيضا على أوكرانيا والدول الأخرى المستقلة حديثا، والتي وجدت أن الانتقال من نظام اقتصادي - اجتماعي إلى نظام آخر، ومن نظام حكم استبدادي إلى ديمقراطية حقيقية، يتسم بتعقيد كبير ويمثل تحديا أطول مما كان متصورا في البداية. وإن تنفيذ الإصلاحات السياسية الجذرية الشاملة وتطبيق الاقتصاد السوقي ذي التوجه الاجتماعي يشكلان العنصرين الرئيسيين اللذين تركز أوكرانيا عليهما استراتيجيتها الاقتصادية الجديدة في الظروف الحالية.

وكان لاشتراك أوكرانيا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على مستوى الرئاسة أهمية خاصة بالنسبة لنا، ولهذا السبب تتخذ الحكومة تدابير اجتماعية خاصة لتطبيق توصيات مؤتمر القمة في السياسات الداخلية.

وفي الرسالة التي وجهها رئيس أوكرانيا إلى الأمين العام للأمم المتحدة، في آذار/مارس من هذا العام، شرح التدابير المضطلع بها على المستوى الوطني في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وكان من بين الخطوات العملية الرئيسية الموافقة مؤخرا على الاتجاه الرئيسي لأنشطة السلطة التنفيذية للدولة في أوكرانيا في تنفيذ الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وقامت أوكرانيا، بعد أن أخذت في اعتبارها إعلان الأمم المتحدة عام ١٩٩٦ السنة الدولية للقضاء على الفقر، بوضع خطة وطنية محددة لأنشطة هذه السنة يجري تنفيذها حاليا.

وأوكرانيا، بوصفها عضوا جديدا في مجلس أوروبا، تبذل كل جهد ممكن للوفاء بالمتطلبات الاستثنائية لذلك الجهاز المهيب في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والعمالة، والديموغرافيا، والهجرة.

وبالأمس، في الجلسة العامة الخامسة والثلاثين، أبلغ وفدي الجمعية العامة ببعض التدابير التي تتخذها حكومة أوكرانيا لتوفير الظروف المؤاتية للإنماء العام للطفل. ويجري أيضا تنفيذ عدد من البرامج الأخرى في الميدان الاجتماعي، ومن بينها البرنامج الطويل الأجل لتحسين مركز المرأة والأسرة، وبرنامج حماية الأمومة والطفولة، وبرنامج التعليم، والبرنامج الوطني لتنظيم الأسرة، والبرنامج المتكامل المعني بمشاكل المعوقين وغيرهم.

وفي رأي وفدي أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/51/348) يعطي صورة وافية عن العمل المنجز في تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن الذي أقرته الجمعية العامة بقرارها ١٦١/٥٠. ونلاحظ مع الارتياح الجهود المبذولة لإنشاء آلية موثوقة لضمان متابعة المؤتمر. وفي رأي وفد أوكرانيا أن هذه الآلية ترسي أساسا يمكن الاعتماد عليه لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في تنفيذ قرارات قمة كوبنهاغن. وتحقيقا لهذا الغرض عقدت في فرنسا والنرويج وشيلي سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات الدولية من أجل التقدم الاجتماعي، ويجري الإعداد لعقد سلسلة من الحلقات الدراسية في الدانمرك. وإن مبادرة النمسا الداعية إلى عقد اجتماع إقليمي أوروبي في عام ١٩٩٧ لاستعراض التقدم المحرز صوب تنفيذ الالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة تستحق دعمنا الكامل.

وفي هذا الصدد يحيط وفدي علما بنتائج الدورة الاستثنائية للجنة التنمية الاجتماعية المعقودة في أيار/مايو من هذا العام، والتي اعتمدت برنامج عمل متعدد السنوات في إطار إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وتوصلت إلى توصيات بشأن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر.

ونحن نعتقد أن اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦ بشأن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الجهود العامة المبذولة للقضاء على الفقر، وفي مساعدة الدول الأعضاء على ترجمة الأهداف والالتزامات العالمية المنبثقة عن المؤتمرات الدولية والولايات القانونية لكل منظمة إلى إجراءات وأنشطة ملموسة على جميع المستويات، ينبغي أن يشجع على التنسيق وأن يعزز دور المنظمة.

وعموما، نعتقد أننا نملك، بعد عام من مؤتمر القمة، الآليات اللازمة لمساعدتنا على تنفيذ القرارات الصادرة عن ذلك المحفل الهام. ولذلك نأمل أن تستعرض الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، المزمع عقدها في سنة ٢٠٠٠، الجهود المشتركة المبذولة على مدى خمس سنوات، وذلك بغرض إجراء تقييم لقدرة المنظمة على حسم المشاكل الاجتماعية العالمية التي تواجه المجتمع الدولي.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية بشأن البند ٤٥ من جدول الأعمال "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، وذلك بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي: أنغولا وبوتسوانا وتنزانيا وجنوب أفريقيا وزامبيا وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا، وبلادي زمبابوي. ونود قبل كل شيء أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلت به كوستاريكا بوصفها رئيسة مجموعة الـ ٧٧.

وأود أن أعرب عن تقدير منطقتي للأمين العام على تقريره الغني بالمعلومات عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (A/51/348). وقد وجدنا التقرير مفيدا في إعطائنا مؤشرا عما تقوم به الأمم المتحدة فيما يتعلق بأنشطة المتابعة.

ومع انخفاض عدد الصراعات داخل منطقتنا، بدأت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالتركيز بشكل جاد على قضايا التنمية الاقتصادية

والاجتماعية. وفيما يتعلق بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، أنشأت الدول الأعضاء مراكز تنسيق ستكون مسؤولة عن متابعة أهداف المؤتمر على الصعيد الوطني.

وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن، ألزم رؤساء دولنا وحكوماتنا أنفسهم بهدف القضاء على الفقر وتوسيع القطاعات الإنتاجية وخلق فرص العمل وخلق بيئة مواتية تمكن من الانتعاش والنمو الاقتصاديين في العالم من خلال إجراءات حاسمة على الصعيدين الدولي والوطني. وجاء ذلك الالتزام نتيجة إدراك بأن التنمية الاجتماعية ضرورة أخلاقية وسياسية واقتصادية للإنسان. وأكد مؤتمر القمة من جديد الحقوق المتصلة بالتعليم والغذاء والمأوى والعمالة. وحدد المؤتمر أيضا هدفين يتمثلان في تشجيع العمالة الكاملة والتكامل الاجتماعي. إن الإعلان وبرنامج العمل، اللذين اعتمدا في كوبنهاغن، وفرا للمجتمع الدولي إطارا عمليا ممكن التطبيق للنهوض بالتنمية الاجتماعية ورفاهية جميع الشعوب، وذلك كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

على الرغم من الالتزام الدولي بتخليص العالم من هذه العلل الاجتماعية، لم نر بعد التزاما ماليا محددا للانتقال من الأقوال الى تحقيق الأهداف المحددة. والمكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت في السنوات الأخيرة لم تولد أثرا ملموسا بعد في الحياة اليومية للرجال والنساء والأطفال. ويعيش ما يزيد على بليون نسمة في فقر مدقع، وينضم ٦٧٠٠٠ نسمة كل يوم الى صفوف الفقراء. ونحن نرى أن القضاء على الفقر يقع في صلب تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ وهذه الحقيقة لخصها على نحو مناسب الرئيس بنجامين مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا، في كلمته التي ألقاها في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، حيث قال:

> "وما لم تعالج قضية الفقر معالجة شاملة، فلا يمكننا تحقيق السلام الحقيقي والدائم." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٢، ص ٢)

فالفقر حرمان من حقوق الإنسان، ولا يمكننا تحقيق الديمقراطية الكاملة وسط فقر مدقع وظلم اجتماعي.

وفي هذا السياق، نعتقد بأن برنامج عمل كوبنهاغن يعكس تصميم المجتمع الدولي على معالجة مشكلة الظلم الاجتماعي وما يتصل بها من علل. والتنفيذ الكامل لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يتطلب تعاون البلدان المتقدمة النمو والنامية. ويجب توفر الإرادة السياسية اللازمة لضمان عدم إحالة وثيقة كوبنهاغن الى رفوف الأرشيف. والزخم الذي ولّده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يجب ألا يسمح له بأن يتبدد وأن يتلاشى.

وفي حين أننا نتفق مع الرأي بأن تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن هو المسؤولية الرئيسية لحكومة كل بلد، فلا يمكن إنكار أن البلدان النامية، ولا سيما الأفريقية منها، تواجه مصاعب لا تقهر في إعادة تخصيص الميزانيات المرهقة أصلا لتمويل أنشطة المتابعة. إن ما يتسم به النظام الاقتصادي الدولي من تباينات واختلالات متزايدة لا يعطي معظم البلدان الأفريقية إلا آفاق تنمية قاتمة، مما يجعل من الصعب تعبئة الموارد الضرورية للتنمية الاجتماعية. ولا نزال نصارع المشاكل المرهقة مثل عبء الدين الثقيل والحواجز التجارية وأشكال الحمائية الأخرى وتدني أسعار السلع الأساسية وبرامج التكيف الهيكلي المرهقة. إن برامج التكامل الاجتماعي الوطنية لا يمكن الاضطلاع بها دون تضامن دولي. والتفكك المجتمعي تهديد للسلم داخل كل دولة وفيما بين الدول. وبالتالي، ينبغي معالجة التنمية الاجتماعية على نطاق عالمي. وتوجد حاجة ملحة لقيام تعاون دولي لتدعيم القدرة المؤسسية للبلدان النامية على تنفيذ أهداف المؤتمر.

وتنفيذ اتفاق ٢٠/٢٠ من شأنه أن يؤدي الى قطع شوط طويل على طريق تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقد رحبت المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المنطقة التي انتمي إليها، باتفاق ٢٠/٢٠ اقتناعا منها بأن هذا الاتفاق، بهذه الصيغة، حيوي لتوفير شبكات أمن اجتماعي في السعي الى تحقيق التنمية الاجتماعية. ونحن ندرك بأن اتفاق ٢٠/٢٠ اتفق عليه على أساس طوعي، ولكننا نشعر أن التنفيذ العالمي للاتفاق من شأنه أن يمكن البلدان النامية من دمج الفئات المستبعدة اجتماعيا.

وفي حين أننا نقر مع التقدير بأن بعض البلدان المتقدمة النمو حققت هدف تقديم ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية عموما، نلاحظ بقلق شديد أن العديدين من شركائنا من البلدان المتقدمة النمو لم تبلغ ذلك الهدف، بل إن مستوى ذلك الهدف للأسف آخذ في الانخفاض، وندعو شركاءنا

من البلدان النامية الى احترام التزامهم الذي قطعوه في كوبنهاغن.

وفيما يتعلق بالتجارة، سـُلم بأن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي سيكون أثره الأولي سلبيا على البلدان النامية، لا سيما البلدان المستوردة الصافية للغذاء. وفي هذا السياق، ينبغي اتخاذ تدابير للتخفيف من حدة هذه الآثار السلبية، لا سيما فقدان الأسواق والقدرة على التنافس. وفي كوبنهاغن، اتفقنا على أن نضمن قيام بيئة اقتصادية مواتية وعلى أن يكون التعويض عن الآثار السلبية لاتفاقات جولة أوروغواي جزءا لا يتجزأ من خلق تلك البيئة.

إن أزمة الدين عقبة رئيسية، لا على طريق النمو الاقتصادي فحسب وإنما أيضا على طريق توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في معظم بلدان منطقتنا. واتفقنا في كوبنهاغن على أن يكون الهدف تخفيض الدين الى مستويات يمكن تحملها. وفي الحقيقة، نعتقد أنه ينبغي بذل جهد جاد لإلغاء ديون أفريقيا، وهي القارة التي تضم أكبر عدد من أقل البلدان نموا. وتستتبع هذه المبادرة مشاركة والتزام مؤسسات التمويل الدولية، لا سيما مؤسسات بريتون وودز ونادي باريس وسائر الدائنين المتعددي الأطراف. ونرحب باستهلال مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، ويحدونا الأمل أن تعطي دفعة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وأن تعالج معالجة شاملة مشكلة التنمية الافريقية.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر في تشجيع التنفيذ الفعال لبرنامج عمل مؤتمر القمة. ونسلم بأن منظومة الأمم المتحدة اتخذت بعض الخطوات المبدئية الهامة لتيسير تنفيذ أهداف القمة. ونرحب بإنشاء فرق العمل المشتركة بين الوكالات، التي تستهدف مساعدة الحكومات والمؤسسات الوطنية على تنفيذ التزامات القمة. وإنشاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة مؤخرا لكي تضطلع بمسؤولية معالجة كل جوانب مؤتمر بيجين على نطاق المنظومة يمثل تطورا بعيد النظر من جانب منظومة الأمم المتحدة، ونحن نرحب به.

وأود أن اختتم ملاحظاتي بالإشارة الى أنه بالرغم من إنشاء مختلف أنواع الآليات، لا يوجد ذكر للموارد اللازمة للبدء في هذه العملية. ويجب أن تـُبذل جهود منسقة لتعبئة الموارد المالية إذا أردنا أن ننتقل من الخطب الرنانة الى مرحلة التنفيذ.

برنامج العمل

الرئيس يشغل مقعد الرئاسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما أعلنا من قبل، سنستمع أولا صباح غد الى بقية المتكلمين في مناقشة البند ٩٨ من جدول الأعمال.

وتتناول الجمعية صباح الغد أيضا ثلاثة تقارير للجنة الثالثة: التقرير بشأن البند ١٢٦ من جدول الأعمال المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية"؛ والتقرير بشأن البند ١٣٣ من جدول الأعمال المعنون "تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا"؛ والتقرير بشأن البند ١٣٥ من جدول الأعمال المعنون "تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا".

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥